الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2021

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة جائحة كورونا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:
- أسامة بلمقيمح
- مختار بوشلوخ

تحت إشراف:
أ.د/ سهام عيساوي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
فلة حمدي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
سهام عيساوي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
سعدية مزيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي الى:

التي لا استطيع أن اوفيها حقها مهما قلت وفعلت

الى نور سقطت عليه عيناي

الى قرة عيني وروحي أمي الحبية و الغالية، اللهم بارك في عمرها وارزقها الصحة و العافية

الى من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز أبي العزيز الغالي. اللهم بارك في عمره وارزقه الصحة والعافية

الى اخي الحاج علي و أخي ياسر، الى اختي و زوجها وابنها جاد

الى من اعزهم القلب و فارقو الحياة (ب.ر) (ز.أ) رحمهم الله واسكنهم الفردوس الأعلى

الى من كانوا عونا و سندا لنا بصدق سواء من قريب أو بعيد

الى من تجمعني بهم اصدق وارقى مشاعر المحبة و الأخوة والصداقة الحقيقة

الى من أحمل معهم احلى الذكريات جميع الأصدقاء

الى من صاروا جزءا مني و صرت جزءا منهم وجمعني معهم القدر

الى رفقاء دربي و مساري الدراسي و الجامعي

أسامة

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي الى:

التي لا استطيع أن اوفيها حقها مهما قلت وفعلت

الى نور سقطت عليه عيناي

الى قرة عيني وروحي أمي الحبية و الغالية ،اللهم بارك في عمرها وارزقها الصحة و العافية

الى من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز أبي العزيز الغالي .اللهم بارك في عمره وارزقه الصحة والعافية

إلى أخي عبد الرزاق، عبد الوهاب، حساو و الاخت العزيزة الكريمة مريم

الى من كانوا عونا و سندا لنا بصدق سواء من قريب أو بعيد

الى من تجمعني بهم اصدق وارقى مشاعر المحبة و الأخوة والصداقة الحقيقة

الى من أحمل معهم احلى الذكريات جميع الأصدقاء

الى من صاروا جزءا مني و صرت جزءا منهم وجمعني معهم القدر

الى رفقاء دربي و مساري الدراسي و الجامعي

مختار

كلمة شكر

بسم الله الرحمان الرحيم

"رب اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني في برحمتك في عبادك الصالحين"

الآية 19 من سورة النمل

أما بعد:

الحمد لله على نعمة الإسلام والسنة، نحمد الله ونشكره على أن وفقنا بمنه وفضله وكرمه، الحمد لله الذي أعاننا على اكمال دراستنا الحمد لله كثيرا ،اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد عند الرضى، ولك الحمد بعد الرضى ،اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ،ولا يسعني إلا أن أسجد لله شكرا وحمدا له على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل وانجازه.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ،الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الفاضلة و المشرفة علينا الأستاذة عيساوي سهام على مجهوداتها وصبرها وجعل الله عملها اجرا وثوابا في ميزان حسناتها.

الشكر لكل اساتذة لجنة المناقشة على جهدهم و صبرهم على قراءة ومناقشة المذكرة وجزاهم الله كل الخير وأدامهم في خدمة العلم.

كما نشكر المدير العام لمجمع ايميتال بوالوذنين عبد الرحيم والمحاسب دحلال ربيع والطبيب غليمة يونس.

الشكر الجزيل لكافة الزملاء والزميلات وعلى رأسهم الرايس خرباش عبد الباري كريطر حمزة بن رحاب سليمان.

الفهـرس

- الفهــرس -

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

ملخص.....I

مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول: مدخل نظري لعملية تقييم الأداء المالي.....02-36

تمهيد.....02

المبحث الأول: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....03

المطلب الأول: الأداء في المؤسسة.....03

الفرع الأول: مفهوم الأداء و أنواعه.....03

الفرع الثاني: التمييز بين مفهوم الأداء و بعض المفاهيم القريبة منه.....09

الفرع الثالث: أهمية الأداء.....10

المطلب الثاني: تقييم الأداء في المِؤسسة الاقتصادية.....10

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء وأنواعه.....11

الفرع الثاني: أهداف و شروط نجاح عملية تقييم الأداء.....12

الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء و الصعوبات التي تواجهه.....14

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.....16

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.....16

الفرع الثاني: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي.....17

الفرع الثالث: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي.....19

الفرع الرابع: علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء.....19

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي.....22

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.....22

الفرع الأول: إعداد الميزانية المالية انطلاقا من الميزانية المحاسبية.....22
الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي.....23
الفرع الثالث: القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.....26
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.....28
الفرع الأول: تعريف النسب المالية.....28
الفرع الثاني: أهم النسب المالية.....28
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المر دودية.....34
الفرع الأول: المر دودية الاقتصادية.....34
الفرع الثاني: المر دودية المالية.....34
الفرع الثالث: المر دودية التجارية (نسبة الربحية الصافية).....35
خلاصة الفصل.....36
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال.....38-62
تمهيد.....38
المبحث الأول: تقديم مؤسسة باتيميتال للإنجاز.....40
المطلب الأول: بطاقة فنية عن مؤسسة باتيميتال للإنجاز.....40
الفرع الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة.....40
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة واهدافها وانجازاتها.....40
الفرع الاول: تعريف المؤسسة: باتيميتال.....40
الفرع الثاني: اهداف وانجازات الشركة.....40
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز.....42
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز.....45
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.....45
الفرع الأول: إعداد الميزانية المختصرة.....45
الفرع الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي.....47

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.....53
أولا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الهيكل.....53
ثانيا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب السيولة.....54
ثالثا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الربحية.....56
رابعا: تقييم الأداء المالي لباتيميتال بواسطة نسب الاستغلال.....56
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لباتيميتال باستخدام نسب المرد ودية.....58
اولا: المرد ودية الاقتصادية.....58
ثانيا: المردودية المالية.....59
ثالثا: المر دودية التجارية.....59
خلاصة الفصل.....62
الخاتمة.....64
قائمة المصادر و المراجع.....67
الملاحق.....72

قائمة الجداول:

الرقم	العنــوان	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة	23
02	جانب الأصول للسنوات (2018 – 2019 –2020)	45
03	جانب الخصوم للسنوات (2018 – 2019 – 2020)	46
04	حساب رأس المال العامل لمؤسسة باتيميتال للسنوات (2018 –2019 – 2020)	47
05	انواع راس المال العامل لمؤسسة باتيميتال للسنوات (2018 – 2019 – 2020)	48
06	حساب احتياج رأس المال العامل لمؤسسة باتيميتال للسنوات(2018–2019–2020)	49
07	حساب الخزينة الصافية لمؤسسة باتيميتال للسنوات(2018–2019–2020)	50
08	حساب القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	52
09	حساب التمويل الذاتي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	52
10	حساب نسب الهيكل لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات (1018–2019–2020)	53
11	حساب نسب السيولة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	55
12	حساب نسب الربحية لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	56
13	حساب نسبة اليد العاملة لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	57
14	حساب نسبة اليد العاملة لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	57
15	حساب المردودية الاقتصادية لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	58
16	حساب المر دودية المالية لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	59
17	حساب المر دودية المالية لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018–2019–2020)	59

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأداء الذاتي والخارجي	05
02	نموذج الدراسة	39
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز	42
04	مختلف رؤوس الأموال العاملة	49
05	مختلف مؤشرات التوازن المالي	51
06	تطورات القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز لسنوات الدراسة	53
07	مختلف تطورات نسب الهيكل للسنوات(2018-2019-2020)	54
08	مختلف تطور نسب السيولة للفترة(2018-2019-2020)	55
09	مختلف تطور نسب الربحية للفترة(2018-2019-2020)	56
10	مختلف نسب الاستغلال لباتيميتال للإنجاز لسنوات الدراسة	58
11	مختلف نسب المرد ودية لباتيميتال للإنجاز لسنوات الدراسة	60

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور التقييم المالي بالمؤشرات المالية لمؤسسة اقتصادية، المتمثلة في باتيميتال للإنجاز حلال الفترة ما بين (2018 – 2019 – 2020)، معتمدين على منهج التحليل الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بواسطة القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية، ووجدنا انها حققت توازنا ماليا بمؤشرات التوازن المالي ولها القدرة على التمويل الذاتي ،مما ساعدها على رفع رؤوس اموالها وتسديد الديون، وقد حققت المؤسسة نتائج سلبية ما بين (2018 – 2019) وتحسنت سنة 2020، وهي غير مستقلة ماليا، وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية، تقييم الأداء المالي.

Resume

This study aimed to highlight the role of financial evaluation with financial indicators in evaluating the financial performance of an economic institution represented by Batimetal for achievement during the period (2018-2020)، relying on the descriptive analysis method in the theoretical aspect. A case study approach the applied side by the financial statements represented in The budget and the table of results accounts، where the financial performance of the institution was evaluated using financial balance indicators، financial ratios and profitability ratios، and we found that it achieved financial compliance with financial balance indicators، and we also found that it has the ability to automatically finance، which helped it raise capital and pay its debts، despite the fact that the company had negative results in (2018-2019) it bounced again in (2020)، and it was not affected by the Covid19 pandemic، it is also not financially independent. This indicates the response of the indicators used in the process of evaluating the financial performance of the company.

Key words: financial indicators, financial performance appraisal.

مقدمـــة

مقدمة:

يعتبر التقييم المالي بالمؤشرات المالية من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض النتائج على الإدارة، حيث يسعى إلى إظهار القدرة على كفاءتها في أداء وظيفتها، ويعتبر وسيلة لكشف الضعف في المركز المالي داخل المؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح كما يمكن رسم خطة عمل واقعية للمستقبل التي تؤدي إلى مساعدة الإدارة على تقييم الأداء.

كما تحتاج المؤسسة مجموعة من الوظائف إلى تقييم أداء وظيفة الإدارة المالية بها، وفي تقييم الأداء المالي يواجه المحللين الماليين مشكلة اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات ،فهي كثيرة ونجاح عملية التقييم يعتمد أساسا على قدرة المحلل المالي على اختيار وانتقاء أفضل المؤشرات والمعايير التي تعكس مدى نجاح اختبار الأداء المراد قياسه. انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باتيميتال للإنجاز في ظل جائحة كورونا؟

وتتفرع عن السؤال الرئيسي اسئلة فرعية يسع البحث الاجابة عنها وتتمثل فيما يلي:

- ما هي أبرز مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟
- هل التقييم المالي بالمؤشرات المالية يساعد في ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة؟
- كيف كان الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز في ظل جائحة كورونا؟

فرضيات الدراسة: على ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف اختبار صحتها:

- القوائم المالية تعتبر قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم وضع المؤسسة المالي، حيث تظهر المعلومات نقاط القوة والضعف.
- تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، لأنه يوضح لهم وضع المؤسسة الحقيقي وهدا يؤدي إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة.
- كان الاداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز ضعيف في ظل جائحة كورونا

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ذاتية و موضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

– الميول الشخصي لتناول التحليل المالي بمؤشراته المالية.

– نظرا لأهمية الموضوع بالنسبة إلينا، وتناسبه مع التخصص.

– المكانة التي يحتلها التحليل المالي ودوره الفعال في تحليل الوضع المالي للمؤسسات وحل المشكلات الاقتصادية والتنبؤ بالأزمات.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال معالجة هذا الموضوع إلى:

– إظهار دور المؤشرات المالية في عملية تقييم المؤسسة.

– اكتشاف مراكز اختلال التوازن المالي في المؤسسة بأدوات التحليل المالي.

– للتعرف على الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال ومعرفة مركزها المالي ومدى توازنها باستخدام المؤشرات المالية.

أهمية الدراسة: تكمن الأهمية فيما يلي:

– أهمية الموضوع في كونه مهم في تقييم المؤسسة الاقتصادية.

– أهمية المؤشرات المالية التقليدية في تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

– تعد عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المرأة العاكسة لوضعها المالي.

– أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية في إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة للأطراف ذات المصلحة.

حدود الدراسة: لقد تم دراسة هذه الحالة على مستوى شركة باتيميتال للإنجاز خلال الفترة الممتدة من سنة (2018–2019–2020)، وهذا بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج والمعلومات المقدمة من طرف المسيرين والمشرفين على مصالح الشركة.

المنهج المتبع: اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والتحليلي ،حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، وتمت الإحاطة بمختلف متغيرات الموضوع والتي سوف يتم إسقاطها على الجانب التطبيقي.

أما المنهج التحليلي استخدمناه في الجانب التطبيقي لتحليل مختلف القوائم المالية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

الدراسات السابقة: إن الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث ومعرفة أهم النتائج المتوصل إليها، والتي تمكن الاستفادة منها في معالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، ومن الدراسات السابقة نذكر منها:

الدراسـة الأولـى: دراسـة تحت عنوان **دور المعلومـات الماليـة فـي تقييم الأداء المـالي واتخـاذ القرارات** وهـي مذكرة ماجيستير في علوم التسيير من إعداد بن خروف جليلة، جامعة محمد بوقرة بومرداس سنة 2009، تمت دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات في الفترة(2005-2008)، وتمحورت الإشكالية في: "**إلـى أي مـدى تسـاهم المعلومـات الماليـة فـي تقيـيم الأداء المـالي واتخـاذ القـرار؟**". اذ هدفت الدراسـة إلـى التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الاطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري ، إن المؤسسة تقوم بمقارنة أداءها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها والاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها. ركزت هذه الدراسة على القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى ، بينما ركزت دراستنا على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الدراسة الثانية: دراسة تحت عنوان **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها**

وهي دراسة لمذكرة ماجيستير في العلوم التجارية من إعداد اليمين سعادة، جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2009، وتمت دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات اجهزة القياس والمراقبة العلمة سطيف خلال الفترة (2004-2006) ، وتمحورت الإشكالية في: "**هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة و تحديد المشاكل التي تعاني منها؟**"

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة المالي.

من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج من هذا الضعف وتفاديه في المستقبل من خلال مراقبة نشاطاتها واتخاد القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وتحليل الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة لأن الوثائق الداخلية تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة حيث ركزت هذه الدراسة على تقييم الأداء المالي وترشيد القرارات بأدوات التحليل المالي، في حين دراستنا اقتصرت على تقييم الأداء المالي.

الدراسـة الثالثـة: مـدى إمكانيـة اسـتخدام مؤشـرات تقيـيم الأداء فـي بيئـة التصـنيع الحديثـة فـي القطـاع الصناعي الليبي

هذه الدراسة عبارة عن مقال من المجلة الجامعة العدد 15 المجلد الثالث سنة 2013 من إعداد (أ.المهدي مفتاح السريتي)، من جامعة مصراته كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، وكانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة وصفية بالاعتماد على بيانات عدد من الوحدات الاقتصادية الليبية، وهذه الأخيرة فرضت عليها البيئة الحديثة ضرورة وجود مؤشرات مالية جنبا إلى جنب مع المؤشرات غير المالية لتقييم الأداء، وتمثلت الإشكالية في عدة تساؤلات وهي:

– هل المعلومات المالية المتولدة عن مؤشرات الأداء التقليدية تعطي مؤشرات مضللة عن الأداء تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة؟

– هل أصبحت مقاييس الأداء التقليدية غير قادرة على إعطاء صورة متكاملة عن الأداء مما تطلب ضرورة استخدام مؤشرات غير مالية تعكس الأداء بشكل متكامل وتؤدي لتحقيق الأهداف المسطرة؟

وعليه تولد لدى الباحث التساؤل التالي "**ما مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي ؟**"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة انتقادية لنظام تقييم الأداء التقليدي والتعرف على المتغيرات التي أفقدته فعاليته، دراسة مؤشرات تقييم الأداء التي تستخدم في بيئة التصنيع الحديثة ومدى إمكانية تطبيقها في البيئة المحلية ومن ثم مدى الاستفادة منها، واستعراض أهداف التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية في ظل بيئة التصنيع الحديثة.

ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة:

أن المؤشرات غير المالية لا تلغ أهمية المؤشرات المالية وأن المؤشرات غير المالية تؤدي الى تحسين النتائج التي تنتج عن المؤشرات المالية، كما أن هناك إجماع تام بين المشاركين في الدراسة بأن استخدام المؤشرات غير المالية بجانب المؤشرات المالية من شأنه أن يحقق فعالية عملية تقييم الأداء والذي يؤدي الى ترشيد عملية اتخاذ القرارات، حيث تناولت هذه الدراسة المؤشرات المالية وغير المالية لتقييم الأداء وتناول الاختبار مدى مرونة تطبيقها وملائمتها في ظل بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي في حين دراستنا ركزت على المؤشرات المالية (مؤشرات التوازن المالي والتمويل الذاتي والقدرة على التمويل الذاتي وبعض النسب) ولم نتطرق الى المؤشرات غير المالية.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين ،الفصل الأول نظري و الفصل الثاني تطبيقي للإحاطة بالموضوع وللإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث:

الفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري وقسمناه إلى مبحثين ،حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث يضم المطلب الأول الذي يتناول الأداء في المؤسسة ،أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه الأداء في المؤسسة الاقتصادية، أما المطلب الثالث فقد تطرقنا الى تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ،أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي ،حيث يضم المطلب الأول تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي ،اما المطلب الثاني فقد تطرقنا الى تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية، اما المطلب الثالث فقد تطرقنا الى تقييم الأداء بواسطة نسب المردودية.

أما الفصل الثاني: تناولنا فيه الجانب التطبيقي وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول يشمل على تقديم المؤسسة، حيث ضم المطلب الأول بطاقة فنية عن مؤسسة باتيميتال، ثم تناولنا في المطلب الثاني تعريف المؤسسة واهدافها وانجازاتها، اما المطلب الثالث فقد تطرقنا الى الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز والمبحث الثاني تناولنا تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز حيث ضم ثلاث مطالب، المطلب الأول تطرقنا فيه الى تقييم الداء المالي لمؤسسة باتيميتال باستخدام مؤشرات التوازن المالي، اما المطلب الثاني فتناولنا فيه تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال بواسطة النسب المالية، والمطلب الثالث تطرقنا فيه الى تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المر دودية.

صعوبة الدراسة: خلال إنجاز هذا البحث تعرضنا لصعوبات أهمها:

- مواجهة المشاكل التي تخص المؤسسة محل الدراسة وتحفظها على المعلومات نظرا لخصوصيتها.
- عدم التقديم الكلي للوثائق من ظرف الموظفين.
- صعوبة تطبيق كل المؤشرات وذلك لتحفظ المؤسسة عن المعلومات.

الفصل الأول

مدخل نظري لعملية تقييم الأداء المالي

تمهيد:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد أهم الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة فهي المحور الذي ينصب حوله المدريين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ويتركز تقييم الأداء المالي على استخدام أدوات التحليل المالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذا أهم مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة و متطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الأداء في المؤسسة وهذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنتحدث عن تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، وأخيرا في المطلب الثالث سنتطرق إلى تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: الأداء في المؤسسة

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، والإخلاف راجع إلى أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم، سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض البعض منها كمحاولة لتقديم تعريف شامل لها بما يخدم الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء و أنواعه

ونذكر كل منها فيما يلي:

أولا: مفهوم الأداء

قد أعطيت عدة تعريفات للأداء من بينها:

يعرف الأداء بأنه: قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة وإنتاج مخرجات منسقة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها.[1]

كما يعرف على أنه: محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية و البشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[2]

الأداء هو: هو العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وإمكانات معينة.[3]

---

[1] Warren Peterson et autres ،**An Organizational Performance ،Assessment System For agricultural research organizations: concepts،methods and procedures**،lsnar research Management Guidelines n 07،USA،2003،P01.

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك – مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2003،ص221.

[3] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الأعمال**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص355.

يعرف الأداء على أنه: هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المنظمة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.[1]

تعريف شامل: "هو مختلف السبل والعمليات التي تعتمد عليها المؤسسة سعيا منها للوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة، تحت قيد تدنية التكاليف إلى أدنى حد من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، و كذا الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف التي لها علاقة بها والموازنة بينها".

ثانيا: أنواع الأداء

بعدما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة وتحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة.

1- حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين وهما: الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

1-1 - الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية: [2]

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

- **لأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

1-2-الأداء الخارجي:

هو "الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.[3]

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصدية، قياس وتقييم** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص16.

[2] Bernard Martory ،contrôle de gestion social ،librairie Vuibert،Paris ،1999،P236.

[3] Bernard Martory،op،cit،P236.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها، ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

شكل رقم 01: الأداء الذاتي والخارجي

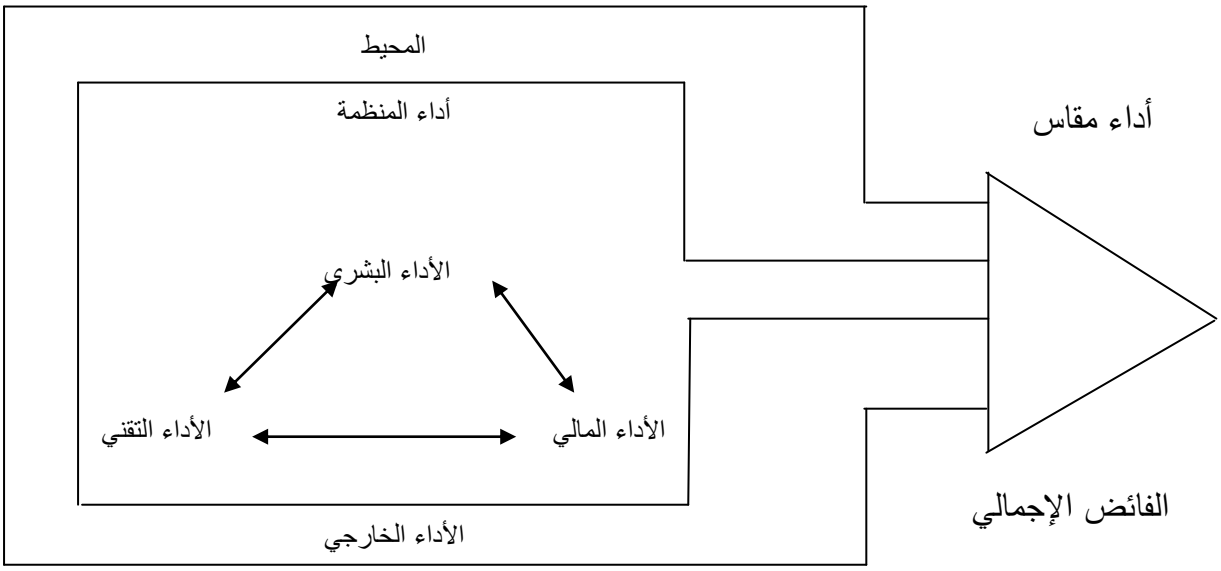

المصدر: Bernard Martory. op. cit. p236

من الشكل يتضح أن تقييم الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده ، ففكرة تقييم الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصبح خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.

2- حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي.[1]

2-1- الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف.

[1] Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2ed, paris, 1976, p320.

ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تظافر جميع المصالح أو الوظائف، فالمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم متوجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، ومصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2-2-الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى، وبتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

3- حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.

إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية: وظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، ويضيف البعض الأخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

3-1-أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.[1]

3-2- أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات.

[1] محمد إبراهيم، **الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2007، ص150.

3-3- أداء وظيفة الأفراد:

قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة وإستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم، فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف أفراد أكفاء وذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

- عائد الأفراد.
- عدد الحوادث والإجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد.
- **التغيبية:** ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور إلى مكان العمل.
- **علاقات أرباب العمل والنقابات:** ويمكن تفسير هذا المعيار بعدد الإضرابات الحاصلة داخل المؤسسة، وانعدام الإضراب يعكس الجو الملائم الذي توفره المؤسسة لمستخدميها.

3-4- أداء وظيفة التموين:

يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.[1]

3-5- أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع و الابتكار والتجديد.
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.

3-6- أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها:

[1] السعيد عبد الرزاق بن حسين، **إقتصاد و تسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2002، ص14.

- **حصة السوق:** مؤشر مستعمل بكثرة لتحيد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

حصة السوق = مبيعات منتوج أو علامة / المبيعات الإجمالية

- **إرضاء العملاء:** يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء أو تحديد مقدار مردودات المبيعات.

- **السمعة:** وتقيس حضور أو تواجد اسم العلاقة لدى ذهن الأفراد.

- مرد ودية كل منتوج.

3-7- أداء وظيفة العلاقات العمومية:

في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها سابقا فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة، بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصل على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، أما بالنسبة للموظفين هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم طويلة ومنتجات في الآجال المناسبة والجودة العالية.

4- حسب معيار الطبيعة:

حسب هذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية...إلخ، يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.[1]

4-1-الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...إلخ) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...إلخ).

[1] عبد الرزاق بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 20-21.

4-2- الأداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد" وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.

4-3- الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4-4-الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية و يمكن المؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

بعد استعراض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد يضم الأداء المالي وكذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع الأخرى.[1]

الفرع الثاني: التمييز بين مفهوم الأداء و بعض المفاهيم القريبة منه

يرتبط الأداء بعدد من المصطلحات التي تشير إلى نفس المعنى عند مجموعة من الباحثين، إلا أنها في الحقيقة تختلف عن مفهوم الأداء، ومن بين المصطلحات نجد: الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية، التنافسية، وتعرف كما يلي:

1- الفعالية: تعرف الفعالية بأنها: "درجة التطابق بين الأهداف التنظيمية والنتائج المحصلة "، وتقاس بالعلاقة التالية:[2]

الفعالية =النتائج المحققة / الأهداف المسطرة = المخرجات الفعلية / المخرجات المتوقعة.

[1] محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] أحمد شاكر العسكري، **التسويق الصناعي**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2005، ص19.

أي أن الفعالية هي: "مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها[1]

2- الكفاءة: تعرف كما يلي:

تعريف 01: الكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء وهو النشاط الأقل تكلفة.

تعريف 02: تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

تعريف شامل: "إن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها "،ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنية التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:

الكفاءة = المخرجات الفعلية / المدخلات الفعلية = النتائج المحققة / الأهداف المسطرة .[2]

3- الإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوب لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.[3]

4- التنافسية: تعبر التنافسية عن القابلية لمواجهة المنافسة، على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الدول أيضا، حيث تترجم التنافسية القدرة على الحفاظ أو الرفع من الحصة السوقية للمؤسسة أو البلد بوجود المنافسة.[4]

الفرع الثالث: أهمية الأداء

يعد مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديدا على ساحة الأدبيات والدراسات المالية والمحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة.

المطلب الأول: تقييم الأداء في المِؤسسة الاقتصادية

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة الثغرات والنقائص بالمؤسسة وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

---

[1] رحيم حسين، **إدارة المنظمات-منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص92.

[2] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء** ،مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص220.

[3] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص32.

[4] Alain Beitone et autres ،**Dictionnaire des sciences économiques**،Edition Mehdi،Algérie،2013،3éme édition،p69.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء وأنواعه

أولا: مفهوم تقييم الأداء

رغم تقارب وجهات نظر الباحثين حول الأداء بوصفه مفهوما عاما يعكس مدى نجاح أو فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها، إلا أنهم لم يتفقوا على وضع صيغة نهائية لمفهوم تقييم الأداء بشكل محدد ودقيق، بسبب تنوع المجالات التي تسعى المؤسسة إلى تقييم أداءها.

تقييم الأداء: هو النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة.[1]

ينظر الباحث إلى عملية تقييم الأداء: على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية.[2]

يعتبر تقييم الأداء: جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقا.[3]

كما يعرف تقييم الأداء بأنه: الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.[4]

تعريف شامل: "هو عملية قياس إنجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات".

ثانيا: أنواع تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة للوحدة، وأداة للكشف عن الانحرافات للجهات المسؤولة عنها.

---

[1] Benoit Ndi zambo ،**L'Evaluation performance :Aspects conceptueLs ;** Séminairesur،L'évaluation de la performance le Développement de secteur public; Banjul(Gambie) 26-30Mai2003،p2

[2] توفيق محمد عبد المحسن ،**تقييم الأداء مدخل جديد ....لعالم جديد** ،دار الفكر العربي ،مصر،2004،ص03.

[3] اليمين سعادة ،**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة** ،العلمة ،سطيف ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستيير في العلوم التجارية ،فرع إدارة الأعمال ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2008-2009،ص24.

[4] مجيد الكرخي ،مرجع سبق ذكره ،2007،ص31.

حيث أن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية:[1]

1- تقييم الأداء المخطط: يراد به تقييم أداء وحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطوير الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة.

كل الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج عن إرادتها لا بد و أن يأخذ بعين الاعتبار عند إجراء عملية التقييم التي ينبغي لها أن تتعمق في دراسة و تحليل أسباب الانحرافات وعدم الاكتفاء بما تقدمه التحليلات الرقمية من نتائج شكلية فقط.

2- تقييم الأداء الفعلي: يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعينة ودراسة تطويرها عبر فترات محددة خلال السنة.

3- تقييم الأداء المعياري (القياسي): يراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية و يأخذ ذلك نوعين من المقارنة فإما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.

أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسب السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع...إلخ.

4- تقييم الأداء العام (الشامل): يتمثل هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط.

الفرع الثاني: أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء

لعملية تقييم الأداء أهداف وشروط نجاحها نذكرها على الترتيب كالآتي:

[1] مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43،45.

1-أهداف تقييم الأداء:

قد يكون الهدف من تقييم الأداء هدف تسييري، حيث يسعى المقيم لإعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للمؤسسة والبحث عن طريقة لضمان التسيير الفعال والكفء للإستراتيجية المتبعة سواء لنشاط المؤسسة ككل أو المنتوج بصفة خاصة أو مركز مسؤولية معين.

وتتمثل أهداف تقييم الأداء فيما يلي:[1]

- تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.

- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والإستراتيجيات وتوجيه الجهود اللازمة لتنفيذ هذه الخطط والإستراتيجيات.

- الوقوف على مستوى إنجازات المؤسسة و مقارنتها بأهدافها المسطرة واتخاذ القياسات والإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة مستقبلا من سوء التوازن في التسيير عموما والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة فالتقييم الأدائي يهدف أساسا للتحكم في الحدث قبل وقوعه.

- إن وجود نظام سليم للتقييم يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة فهو يساعد ويشجع أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

- التأكد من سيرورة التطورات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما.

- تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.

- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها.

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.

2- شروط نجاح عملية تقييم الأداء

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق الأهداف المسطرة و لكي تؤدي دورها بنجاح يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط يمكن أن نوجزها على النحو التالي:[2]

---

[1] محمد أبو قمر، **تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن**، مذكرة لنيل الماجيستير ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص23.

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص131.

– يجب وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة إلى أخرى.

– ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء فكلما كانت اتجاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم، كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر.

– يجب أن يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما على أسس موضوعية وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعيا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه لم يكن متحيزا لواحد أو أكثر من العاملين.

– ألا يقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى التحليل ودراسة أسبابها من أجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة.

– وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمول والوضوح والسرعة والتكامل مع العملية الإدارية.[1]

الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء و الصعوبات التي تواجهه

إن لتقييم الأداء أهمية بالغة لدى المؤسسات الاقتصادية، وفي المقابل هناك صعوبات تواجه هذه المؤسسات أثناء عملية التقييم ،وسوف نذكر كل منها كالتالي:

أولا: أهمية تقييم الأداء

تكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة فيما يلي :[2]

– **المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان عاملا في تحقيق الانحراف الإيجابي ،أي قدم أكثر مما هو مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.

– **تخطيط تعداد الأفراد:** إن عملية تقييم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم (المهارات) التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

– **التكوين:** إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشتمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.

---

[1] علي السلمي، **الإدارة العامة**، دار غريب للطباعة، مصر، 1988–1989، ص300.

[2] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص73.

– **التحرك الداخلي:** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموما في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلا ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات، ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.

– تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.

– يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.

– مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

ثانيا: صعوبات تقييم الأداء

إن أغلب الصعوبات أو المشاكل التي تصادفها عملية تقييم الأداء هي عراقيل تظهر أو ترتبط بدرجة أولى بعملية تقييم أداء الأفراد وهذا راجع إلى كون وسائل تقييم الأداء هي الأفراد أنفسهم وبالتالي فإن مؤشرات التقييم هي مؤشرات ذاتية تتأثر بخصائص المقوم.

وتظهر هذه المشاكل والصعوبات عندما لا يتمكن القائمين بالتقييم احترام شروط العملية وخصائصها.

وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

– **الترعة المركزي والترعة التطرقية:** تعد الترعة المركزية إحدى المشكلات التي تواجه إجراء عملية التقييم وخاصة منها الأداء البشري، وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إصدار أحكام متوسطة اتجاه المقومين أي أن المقومين يحصلون كلهم مثلا على درجة متوسطة أو حسن، ومثل هذه المشكلة تنعكس بنتائج سلبية على اتخاذ القرارات المتعلقة بشأن تسيير الموارد البشرية كالتكوين، تخطيط الأفراد، الترقية.

أما الترعة التطرفية فهي عكس سابقتها، وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إعطاء درجات عالية جدا أو درجات منخفضة جدا، وهي أيضا تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة، وسبب المشكلة يعود في بعض المرات إلى عدم حساسية المقياس.

– **أثر الهالة (Halo):** يتمثل في الميل إلى تقديم لجميع جوانب الأداء ملاحظة إيجابية أو سلبية ناتجة عن ملاحظة أو تقييم جانب أو بعض جوانب الأداء فقط، يعني هذا أن الفرد يحصل على تقييم كلي من خلال تقييم جانب معين فقط كالحكم على الأداء الجيد لرجل البيع من خلال قدرته على التفاوض مع العملاء وإغفال بعض جوانب الأداء الأخرى الضرورية.

– **التشابه:** ويقصد به تشابه القائم بالتقييم والمقوم في مجموعة من العناصر أو الخصائص، وقد بينت العديد من الدراسات أن القائمين بالتقييم يصدرون أحكاما إيجابية في صالح الأشخاص المشتركين معهم في بعض الخصائص كالانتماء إلى نفس المنطقة الاجتماعية ،الدراسة في نفس الجامعة، نفس الآراء والأفكار، نفس المصالح، القرابة، الجنس...إلخ، فمثل هذا التشابه قد يعرقل التقييم الجيد.

– **أثر التعارض:** يتمثل هذا الأثر في الميل إلى تقييم فرد ما من خلال مقارنة أدائه بأداء زملائه المحيطين به بدل من تقييمه على أساس متطلبات عمله، ولتوضيح ذلك يضرب المثال التالي: موظفين لهما نفس الأداء وبدرجة متوسطة، الأول يقارن أداؤه بأداء زملائه المتحصلين على درجة عالية والثاني يقارن أداؤه بأداء زملائه المتحصلين على درجة ضعيفة فالأول يعتبر أداؤه ضعيف مقارنة بأداء الثاني، وهذا غير صحيح لأنهما لهما نفس الدرجة.[1]

– **الأولوية والحداثة:** الأولوية تعني الأخذ بالأداء الأولي للفرد كمقياس لأدائه خلال فترة طويلة دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات اللاحقة بعد أول عملية تقييم، أما الحداثة تتمثل في الأخذ بالأداء الملاحظ حديثا للحكم على مستوى الأداء وإهمال الأداء السابق، وفي كلتا الحالتين تعتبر عملية تقييم الأداء غير دقيقة.[2]

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

بعد أن عرفنا الأداء وكيفية قياسه وتقييمه بصفة عامة في المؤسسة، سنتعرض في هذا المطلب إلى تقييم الأداء المالي وذلك من خلال التطرق لمفهومه، وأهم مصادر معلوماته وأيضا أهداف وخطوات تقييم الاداء المالي ويليه التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، لا بد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المر دودية، ويتحقق ذلك بتدني التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى مدى المتوسط، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.[3]

وقد أعطيت عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي منها:

ينظر الباحثون إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها: عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي و الاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين.[4]

---

[1] Laurent Belanger ،op،cit،P.P.188-189.

[2] خالد عبد الرحيم الهيتي، **إدارة الموارد البشرية :مدخل استراتيجي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص191.

[3] إلياس بن ساسي و يوسف قريش، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر ، ط2، الأردن، 2006، ص60.

[4] توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص03.

يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنه: تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية.[1]

يعد مفهوم تقييم الأداء المالي: مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.[2]

كما يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها، ويركز هذا المفهوم على الكفاءة والفعالية كمعيار للقياس وربطهما بطبيعة هدف عملية التقييم لوصفها مرشدا للنشاط في المؤسسة.[3]

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنه: قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة ملفا تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

1- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

2- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.[4]

تعريف شامل: "هو عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك لإظهار مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها".

الفرع الثاني: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية واخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة.

1-المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

1-1 المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة

---

[1] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006، ص42.

[2] فلاح حسن حسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص234.

[3] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، 2000، ص38.

[4] السعيد فرحات جمعة، المرجع السابق، ص38.

الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي...إلخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.[1]

2-1 المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية ،النشرات الاقتصادية ،المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية الاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناء عليها يتم إجراء المقارنة.[2]

2-المصادر الداخلية: تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التمويل، الملاحق.

2-1 الميزانية: "هي صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول (المصادر) وعناصر الخصوم (الاستخدامات)".[3]

2-2 جدول حسابات النتائج: "هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية".[4]

2-3 جدول تدفقات الخزينة: "يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة".[5]

2-4 جدول التمويل: "هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفرق بين ميزانيتين متتاليتين، والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة".[6]

2-5 الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

---

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص17.

[2] Jossette peyrad ;**Analyse Financiére** ،Libraire Vubert ،8éme édition ،Paris،1999 ،P P10-11 .

[3] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص10.

[4] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية و التطبيق**، دار الميسرة ، ط2، عمان، 2006، ص76.

[5] إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، مرجع سبق ذكره،2011، ص222.

[6] إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، الأردن، 2006، ص108.

– المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

– المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات.[1]

الفرع الثالث: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي:

ونذكرها كالتالي:

1– أهداف تقييم الأداء المالي: من أهم أهداف تقييم الأداء المالي نذكر منها ما يلي:

– الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

– تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.

– الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول الازمة لها لتصحيحها.

2–خطوات تقييم الأداء المالي: يتم تقييم الأداء المالي وفق الخطوات التالية:[2]

– الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

– احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد واختيار الأدواة المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

– دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والمفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.

– وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

الفرع الرابع: علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء

أولا: تحليل المالي والأداء:

يستعمل التحليل المالي من طرف مراقبي التسيير لمعرفة والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات المتعلقة بحجم ونوع الأصول الواجب شرائها، وحجم ونوع التمويل المناسب لكل نوع من أنواع تلك

[1] ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص ص75–84.

[2] محمد محمود الخطيب، **الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر، ط1، 2010، ص ص 51–52.

الأصول من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وهذا بالعمل على:[1]

– قرار الاستثمار طويل الأجل وكل ما يرتبط بهذا القرار من تحليل طرق تقييم مقترحات الاستثمار وكيفية حساب تكلفة الفرصة للأموال وأسعار الفرص البديلة وأسس حساب مخاطر الأعمال.

– قرار تمويل طويل الأجل وما يرتبط به من دراسة أفضل هيكل تمويلي للمؤسسة في ضوء الهياكل التمويلية للمؤسسات المماثلة في النشاط، وكذلك ما يرتبط من تحليل المصادر المثلى للتمويل طويل الأجل وأثر كل مصدر على ربحية المؤسسة من جهة وعلى كفاءة استخدام المال العام من ناحية أخرى.

– إدارة رأس المال العامل وما يرتبط به من كيفية رفع كفاءة إدارة السيولة.

– رفع كفاءة تحصيل الحقوق والاستفادة القصوى من فرص التأخير في الدفع.

– تحليل الحجم الاقتصادي الأمثل للطلبية ومواعيده.

– التحليل الاقتصادي للائتمان من حيث شروطه ومدته والناتج من زيادة المبيعات والمخاطر المتوقعة.

– اختيار مصادر تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل وكل ما يرتبط بها من تحليل اقتصاديات كل من الائتمان المصرفي حسب أهداف المؤسسة.

تعمل كل من محاسبة التكاليف، الموازنات التقديرية، التحليل المالي على تقديم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بالتفصيل، وتكون هذه المعلومات ذات طبيعة مالية ومحاسبية تساعد المؤسسة على اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين أداءها.

ثانيا: دور أدات التحليل المالي في تقييم الاداء المالي:

يستعين المحلل المالي من خلال القيام بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها اعتباره أداة لقييم الأداء.[2]

وتظهر أدوات التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:[3]

– **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

---

[1] سيد الهواري، **مدخل إلى الإدارة المالية**، مكتبة عين شمس، مصر،1996، ص ص11-14.

[2] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1989، ص52.

[3] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص25.

– **تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

– النظرة الثابتة تحقق في إطار تحليل الميزانية.

– النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول النفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

– **تقييم الأداء و المر دودية:** تعرف المر دودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، ومر دودية المؤسسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يضم هذا المطلب تحليل الميزانية المالية (سيولة–استحقاق) باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة وقدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.

الفرع الأول :إعداد الميزانية المالية انطلاقا من الميزانية المحاسبية

بعد إجراء التعديلات على الميزانية المحاسبية تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق يتم إعداد الميزانية المالية بنوعيها المفصلة والمختصرة.

1.تعريف الميزانية المالية: (سيولة–استحقاق): "هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الاصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق و مبدأ السنوية ".[1]

2.تعريف الميزانية المالية المختصرة: هي الجدول الذي يطهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعات في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة.[2]

---

[1] محمد صالح الحناوي، **الادارة المالية، التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص25.**

[2] محمد بوتين، مرجع سابق، ص10.

والجدول التالي يبين الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم(01): الميزانية المالية المختصرة.

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة:	**الأموال الدائمة:**
-الاستثمارات المعنوية والمالية والمادية	- الأموال الخاصة
-عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	- الديون الطويلة والمتوسطة الأجل
الأصول المتداولة:	- الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
- المخزونات	**القروض قصيرة الأجل:**
- حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء)	- حسابات المورد و مستحقاته
- المتاحات(الصندوق، البنك، الخزينة)	- الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2011، ص66.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي

بعد إعداد الميزانية المالية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات الواردة في الميزانية المحاسبية يتم حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة بهدف قياس التوازن المالي للمؤسسة.

1. **رأس المال العامل:** يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويمثل "فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة"

ويحسب رأس المال العامل بطريقتين :

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال =الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

1-1- أنواع رأس المال العامل :يمكن تلخيص أنواعه كالتالي:

1-1-1- رأس المال العامل الإجمالي:هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحول الى سيولة في مدة أقل من سنة.

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

1-1-2- رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الاضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:[1]

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة = الأصول المتداولة – مجموع الديون

1-1-3- رأس المال العامل الأجنبي(الخارجي):هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل أو الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة = مجموع الديون

1-2- الحالات المتعلقة برأس المال العامل: [2]

- **رأس المال العامل موجب:** يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر على وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- **رأس المال العامل سالب:** يعني المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

- **رأس المال العامل معدوم** :يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم امكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2- الاحتياج في رأس المال العامل BFR : هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدائمة في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، عليا أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد اخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.[3] ويحسب بطريقتين هما [4]:

احتياج رأس المال العامل = احتياج الدورة – موارد الدورة

[1] بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص 89.

[2] شعيب شنوف، التحليل الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي FRS، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015 ص125-128

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2001، ص148

[4] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص129.

احتياج رأس المال العامل =(قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) – (د.ق.أ– السلفات المصرفية).

2-1-حدود احتياجات رأس المال العامل[1]:

– **احتياج في رأس المال العامل موجب:** تحدث عندما لا تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفات المصرفية احتياجات الدورة الممثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.

– **احتياج في رأس المال العامل سالب:** المؤسسة لها فضائل في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

– **احتياج في رأس المال العامل معدوم:** اي عندما تكون الدورة تغطي كل احتياجات التمويل الدورية، وهنا يتحقق توازن الدورة.

3- الخزينة الصافية(TN): "هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة. "وتحسب الخزينة كالتالي[2] :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

وتأخذ الخزينة الحالات الثلاث التالية:

– **خزينة موجبة:** في هذه الحالة رأس المال العامل اكبر من احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة ولكن كلما كان الفرق كبير دل ذلك على توفر المؤسسة على السيولة المفرطة التي تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

– **خزينة سالبة:** وهذا يدل أن احتياج رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة.

[1] عويس مصطفى اسماعيل، **تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية**، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998، ص2.

[2] Jean-Michel Delaveau ،**Guide de la gestion financiére des établissements sociaux et mèdico – sociaux** ،Dunod،paris،1999،p 101.

- **خزينة معدومة أي(BFR=FR):** بمعنى أننا أمام خزينة مثلى اي التساوي بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.

الفرع الثالث: القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي

يكتسب التمويل الذاتي أهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهو يعتبر من المؤشرات المالية الهامة التي يستند اليها في الكفاءة المالية للمؤسسة، فالتمويل الذاتي يتميز باستقلاليته عن أي طرف أخر فهو يعبر عن استقلالية المؤسسة ويلعب دورا هاما خاصة في مرحلة انشاء المؤسسة ومراحل النمو التي تصاحب توسع المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه.[1] سنتطرق هنا لتعريف التمويل الذاتي وكيفية حسابه.

1- قدرة التمويل الذاتي (الهامش الاجمالي للتمويل الذاتي)

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد المؤسسة عليها في تمويل احتياجاتها المالية ،سنتناول تعريفها و كيفية حسابها:

1-1- تعريف قدرة التمويل الذاتي :"هي حركة الموارد النقدية التي تحققها المؤسسة أي ما تتحصل عليه وما تدفعه المؤسسة من نقود فعليا والفرق الموجب بين ما تدفعه من نقود و ما تحصله من نقود خلال فترة استغلالها يمثل قدرة التمويل الذاتي[2]

1-2- حساب قدرة التمويل الذاتي: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية: [3]

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات والمؤونات

وتوجد طريقتين لحساب القدرة على التمويل الذاتي:

1-2-1- الطريقة الأولى (الطريقة المفسرة): وتنطلق هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج انطلاقا من الفائض الاجمالي في قياس الثروة أو الايراد الذي حققته المؤسسة من عملياتها الاستغلالية فقط، ويحسب كما يلي: [4]

[1] محمد بوشوشة، **السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص112.

[2] خاص صافي صالح، **تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص125.

[3] الياس بن ساسي و قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 128.

[4] Chantal Buist ،M .**analyse financiére**،BERTI édition،Alger ،Algérie،2011 ،p47

الفائض النقدي الخام للاستغلال (أو العجز الخام للاستغلال)

+ المنتجات العملياتية الأخرى (ح/75 ماعدا ح/72).

– الأعباء العملياتية الأخرى (ح/65 ماعدا ح/652).

+ منتجات مالية(ح/76) – أعباء مالية (ح/66).

+ المنتجات غير العادية(ح/77)–الأعباء غير العادية(ح/67).

– الضريبة الضريبة على الأرباح(ح/695)=القدرة على التمويل الذاتي للنشاط

تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على استبيان أصل قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، لكن يعاب عليها في ذات الوقت بصعوبة حسابها مقارنة بالطريقة التكميلية الإضافية.

1-2-2 الطريقة الثانية (طريقة المضاف): ويتم حسابها انطلاقا من أسفل جدول حسابات النتائج خلال النتيجة الصافية كما يلي: [1]

النتيجة المحاسبية الصافية.

+ مخصصات الأعباء المحسومة(الاهتلاكات والمؤونات).

– استرجاع الاعباء المحسومة(الاهتلاكات والمؤونات).

– اعانات الاستثمار المحولة للنتيجة.

– فائض قيمة التنازل عن الأصول

+ ناقص قيمة التنازل عن عناصر الأصول

= قدرة التمويل الذاتي للنشاط.

[1] يوسف ماش وناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، دار المحمدية العامة، ط1،2008، ص45.

ان تحديد قدرة التمويل الذاتي حسب الطريقة الاضافية، يكون جد بسيط وبسرعة مقارنة بالطريقة السابقة، لكنها تطرح مشكلة عدم القدرة على تبرير تكوين الفائض النقدي.

2- التمويل الذاتي: يعبر التمويل الذاتي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء للخارج.

2-1- تعريف التمويل الذاتي: "يعتبر التمويل الذاتي من المصادر الأساسية للمؤسسة حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح".[1]

2-2-حساب التمويل الذاتي: يتم حساب التمويل الذاتي بواسطة العلاقة التالية: [2]

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

التقنية الثابتة المستعملة والتي يستعين بها المحلل المالي في ربط القوائم المالية، ودراستها وتحليل نتائجها وتقييم أدائها هي النسب المالية.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية:"هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو الميزانية أو منهما معا."[3]

الفرع الثاني: أهم النسب المالية: سنتناول أهم النسب مع احترام عدم تكرار النسب المتشابهة.

1- نسب الهيكل: تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1-1- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب الى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، وتحسب كالتالي[4]:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص44.

[2] محمد بشوشة، مرجع سابق، ص116.

[3] أبو الفتوح على فضالة، **التحليل المالي وادارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشرو التوزيع ، القاهرة، 1996، ص51

[4] بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال** ، دار الطباعة والنشر والتوزيع ، 1999، ص10

- **نسبة التمويل الدائم>1:** يعني أن الأموال الدائمة مولت كل الأصول الثابتة وبقي فائض استعمال في تمويل الأصول الثابتة وهو يمثل رأس المال العامل.

- **نسبة التمويل الدائم <1** : هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، أي رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون ديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

- **نسبة التمويل الدائم =1:** هذا يعني انعدام رأس المال العامل وهذا غير صالح في المؤسسة ويقودنا الى الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

1-2-نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وتحسب كما يلي[1]:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

- **النسبة>1:** يعني أن المؤسسة تمول اصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وهذه الوضعية تسمح بالحصول على قروض اضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

1-3- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، اذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية: [2]

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

- **النسبة <1:** تعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض اضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

النسبة> 1: تعني أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون.

1-4 نسبة قابلية السداد: تسمى أيضا نسبة قابلية التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية: [3]

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص46.

[2] المرجع نفسه، ص45.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص46.

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول.

- **النسبة > 1:** يفضلها المالكون، لأن زيادتها قد تؤدي الى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي الى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.[1]

- **النسبة< 1:** يترتب عن انخفاض النسبة تقليل المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاضها يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاضها لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم.[2]

2- نسب السيولة: الغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد.

2-1- نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم المتداولة، وتحسب كالتالي [3]:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

- **النسبة >1:** معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل بمعنى أخر أنها قادرة على الدفع.

- **النسبة<1:** المؤسسة في وضعية حرجة وعليها زيادة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

2-2- نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب كالتالي[4]:

نسبة السيولة السريعة = (القيم القابلة للتحقيق+ القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل

في أغلب الأحيان لا تتجاوز هذه النسبة الواحد.

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة الادارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ط1، عمان الأردن، 2006، ص333.

[2] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص333.

[3] بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص111.

[4] أبو الفتوح على فضالة،مرجع سابق ،ص21.

2-3- نسبة السيولة الحالية: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل والاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب كالتالي: [1]

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / د.ق.أ

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية (د.ق.أ) بالسيولة التي تتوفر لديها.

3- نسب النشاط: هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها.[2]

ومن بين هذه النسب ما يلي:

3-1- نسبة دوران المخزون :يتم حساب معدل دوران المخزون وفق الطريقة التالية: [3]

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون.

تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إيفاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على مدى كفاءة إدارة التسويق.

3-2- معدل دوران الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الإقتراضية للمؤسسة وتبين مدة الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، وتحسب وفقا الطريقة التالية: [4]

معدل دوران الزبائن = مبيعات السنة / الزبائن + أوراق القبض

3-2-1- متوسط فترة التحصيل: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، إذا كلما انخفض متوسط التحصيل يعتبر مؤشرا إيجابيا، والعكس صحيحا، ويحسب كالتالي:

متوسط فترة التحصيل =360 / معدل دوران الزبائن.

---

[1] Chantal Buissart , **Analyse Financiére**، 3ème edition، france. 2005. p130-p131

[2] محمد صالح الحناوي، **الادارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص76.

[3] محمد الفويمي ، **مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحساب**، دار الاشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص83.

[4] بهدي عمر، **مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة ماجيستير في، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص16.

3-3- معدل دوران الموردين: يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هامة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتحسب كالتالي: [1]

معدل دوران الموردين = مشتريات السنة / الموردين + أوراق الدفع.

3-3-1- متوسط فترة الدفع: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما إرتفع يعتبر إجابيا، والعكس صحيحا، ويحسب كالتالي:

متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الموردين.

4- نسب الربحية: وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، وتعتبر المقياس الفعال لسياسات الشركة الاستثمارية والتمويلية: [2]

4-1-هامش الربح الصافي :توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.[3]

هامش البح الصافي = (صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات)×100

4-2- معدل العائد على حقوق الملكية: يتم حساب معدل العائد عل حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا فإنه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.[4]

معدل العائد على حقوق الملكية = (الأرباح الصافية / الأموال الخاصة)×100

4-3- معدل العائد على الاستثمار: يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام الديون. ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

معدل العائد على الأستثمار = (الأرباح الصافية / مجموع الأصول)×100

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص51.

[2] خلدان إبراهيم الشريفات، **إدارة و تحليل مالي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص130.

[3] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية(مدخل تحليل معاصر)**، المكتب العربي الحديث، ط5، الإسكندرية، 2003، ص97.

[4] المرجع نفسه، ص103-104.

5- نسب الاستغلال: لأجل القيام بهذا التحليل نستخدم مؤشرات ونسب عديدة تبين فعالية وكفاءة ومر دودية المؤسسة وفعالية التسيير، وتتركز على رقم الأعمال والقيمة المضافة.

5-1- بالنسبة لرقم الأعمال: تقيس هذه النسب مرد ودية وفعالية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح، وأهم هذه النسب هي:

5-1-1- معدل الهامش الإجمالي: الهامش الإجمالي فائدة كبيرة لأنه يعتبر المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة التجارية وهو مؤشر هام لمراقبة مرد ودية المؤسسة، ويحسب كالتالي [1]:

معدل الهامش الإجمالي = (الهامش الإجمالي / رقم الأعمال)×100

كلما ارتفع هذا المعدل دل على تحسن مرد ودية المؤسسة.

5-1-2- معدل القيمة المضافة: يترجم هذا المعدل بنية الإنتاج في المؤسسة الصناعية والذي يؤثر على إحتياجيات التمويل، ويحسب بالعلاقة: [2]

معدل القيمة المضافة = (القيمة المضافة / رقم الأعمال)×100

5-1-3- نسبة هامش الربح الصافي: تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربحا من المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية: [3]

هامش الربح الصافي = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال)×100

5-2- بالنسبة للقيمة المضافة: تعتبر القيمة المضافة مؤشرا مهما لقياس الأداء المالي وتحسب نسبة كل جزء أو عنصر إلى القيمة المضافة بواسطة النسب باستخدام العناصر التي تتوزع عليها وهي أساس مصاريف المستخدمين والإهتلاكات، وأهم هذه النسب هيا:

5-2-1- معدل اليد العاملة: تقيس حصة الثروة التي تعمل على تأجير العمال وأهميتها بالنسبة للقيمة المضافة، وتحسب بالعلاقة التالية:[4]

---

[1] Chantal Buissart،M.Benkaci،op-cit،p56

[2] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص170.

[3] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص171.

[4] Robert papin ، **stratégie la création d'entreprise crèation reprise développement،9**éme édition ،dunod paris 2001،p 169

معدل اليد العاملة = (مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة)×100

5-2-2- معدل الإهتلاكات: تقيس درجة مدى استعمال الآلات، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل الإهتلاكات = (الإهتلاكات / القيمة المضافة)×100

كلما ارتفعت مصاريف المستخدمين عن نسبة الإهتلاكات، يدل على استعمال أكثر لليد العاملة في الإنتاج. والعكس.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المر دودية

يعتبر مؤشر المر دودية أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مدى كفاءة الأداء، ومن مؤشرات المر دودية :نسبة المر دودية الاقتصادية، نسبة المر دودية المالية، ونسبة المر دودية التجارية، وسيتم تحليل هذه النسب كالتالي:

الفرع الأول: المر دودية الاقتصادية: تهتم بالنشاطات الرئيسية وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتقاس كالتالي: [1]

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية.

حيث: الأصول الاقتصادية = رؤوس الأموال الدائمة = الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل، وهي مصادر التمويل التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة المالية.[2]

الفرع الثاني: المر دودية المالية: تستعمل هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى يمكن المؤسسة من جذب اكبر عدد من المساهمين عند الحاجة، وتحسب بالعلاقة التالية: [3]

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص88.

[2] يوسف مامش و ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص19.

[3] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق،267.

الفرع الثالث: المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة على مدى تحقيق المؤسسة لنسبة صافية أي بإبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.[1]

وتحسب وفقا للطريقة التالية:

نسبة الربحية الصافية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة.

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما يتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع.

[1] بوشاشي بوعلام ، مرجع سابق، ص11.

خلاصـة الفصل:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على الادبيات النظرية حيث تم التطرق إلى تقييم الأداء المالي وأهم مؤشرات التوازن المالي منها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة والقدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي، وركزنا على النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة ونسب التمويل ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب الاستغلال، وأيضا مرد ودية المؤسسة المتمثلة في المر دودية الاقتصادية والمرد ودية المالية والمر دودية التجارية، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصرا أساسيا وخطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييمها من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي.

وفي الفصل الثاني سنحاول تطبيق ما تطرقنا اليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز، وذلك بإسقاط ما تم تناوله في الفصل الأول.

- **المبحث الأول:** يتضمن تقديم عام لمؤسسة باتيميتال للإنجاز.
- **المبحث الثاني:** سيتم تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز.

وللقيام بهذه الدراسة تم الاعتماد على نوعين من الوسائل هما:

- **الوثائق الداخلية:** كل ما يتعلق بالوثائق المحاسبية أو الوثائق الإدارية الضرورية.
- **المقابلات:** أي مقابلة العديد من المسؤولين وطرح الأسئلة عليهم ومناقشتهم في مواضيع تهم كل الجوانب المتعلقة بالدراسة.

الشكل رقم (02): نموذج الدراسة

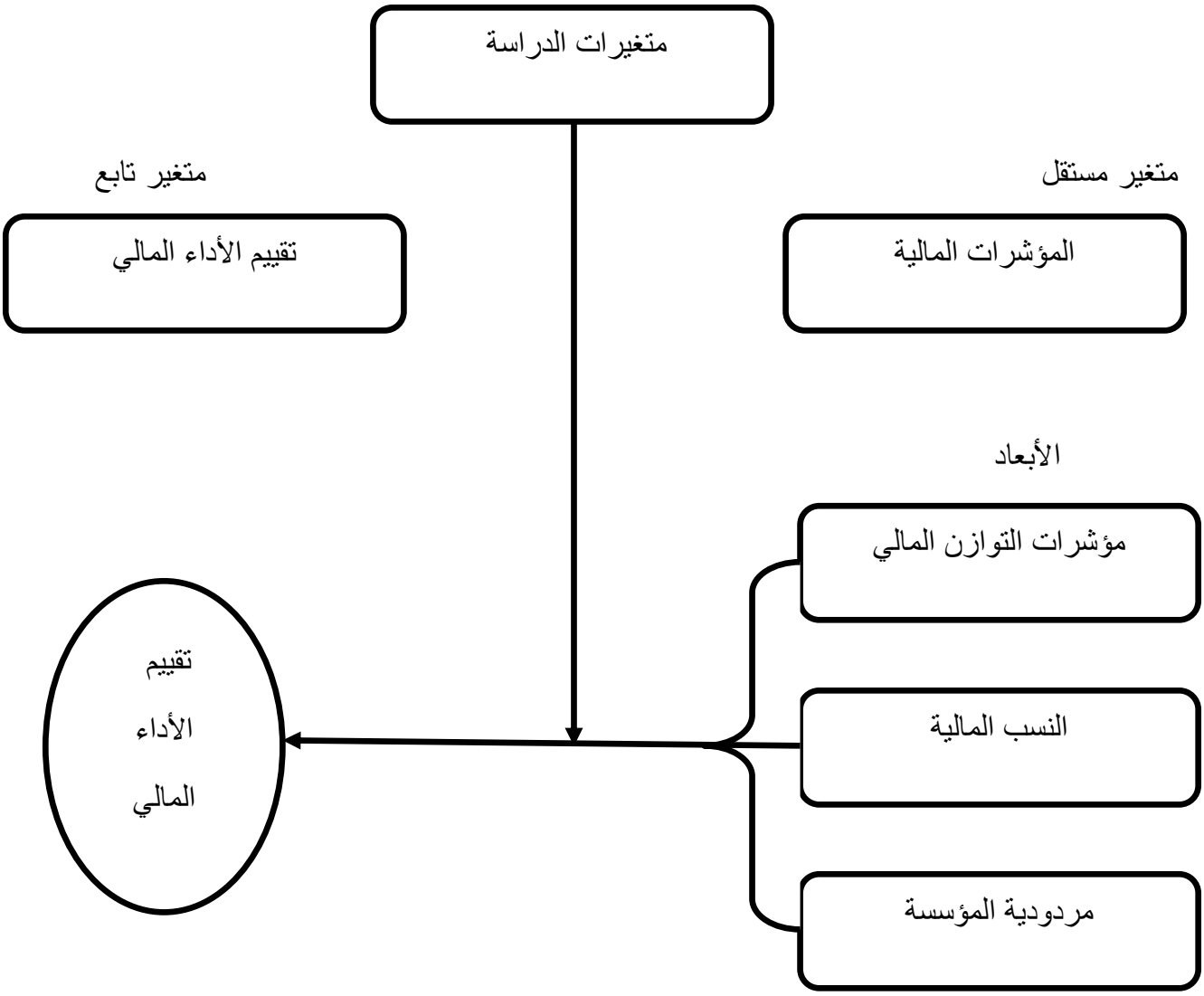

المصدر : من اعداد الطالبين.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة باتيميتال للإنجاز

المطلب الأول: بطاقة فنية عن مؤسسة باتيميتال للإنجاز

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة

شركة باتيميتال للإنجاز هي في صلب إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية التي نفدت في الجزائر شأنها شأن غيرها من مؤسسات القطاع العام، فهي شركت تولدت من الجمعية الوطنية لحديد البناء وكان تطورها التاريخي كما يلي(SN.METEL):

- 1968 إنشاء الجمعية الوطنية لديد البناء(SN.METEL).
- 1983 ECE BATIMETAL إعادة الهيكلة التنظيمية في اعقاب الركات الوطنية.
- 1989 التحول من BATIMETAL EPE إلى SPA من خلال الحكم الذاتي للمؤسسة الجزائرية.
- 1992 إعادة الهيكلة في الهياكل اللامركزية BATIMETAL.
- 1997 إنضمام باتيميتال للإنجاز و إنشاء BATIMETAL Rèsultats برأس مال قدره 10 مليون دينار.
- 2007 رفع رأس المال إلى 230 مليون.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة واهدافها وانجازاتها

الفرع الاول: تعريف المؤسسة: باتيميتال للإنجاز هي شركة تابعة لمجموعة باتيميتال للإنجاز الصناعية المتخصصة في أعمال البناء، تم انشاؤها في 28 جويلية 2007، نتيجة لتوسيع شركة باتيجيك للخدمات اللوجتيسية والصيانة، يقع مكتبها الرئيسي في المنطقة الصناعية في واد السمار، وهي شركة مساهمة عامة مملوكة للمجموعة الصناعية BATIMETAL ACTION والذي يبلغ رأس مالها 1.924.000.000.00دج، حيث أن باتيميتال للإنجاز قطاع نشاطها الأساسي هو أعمال البناء ،ولكن بفضل تنظيمها المرن للغاية وقدرتها على التكيف مع جميع المواقف، يمكن أن تستجيب لجميع طلبات عملائها ولا تتردد في التوجه نحو قطاعات الأشغال العامة والهيدروليك.

الفرع الثاني: اهداف وانجازات الشركة

أولا: اهداف الشركة

تتمثل اهداف مؤسسة باتيميتال للإنجاز في فيما يلي:

1- المساهمة في تنظيم وتنمية الاقتصاد الوطني.

2- تطوير وتعديل طرق انجاز البناءات تماشيا مع التطور الحاصل في العالم.

3- ارضاء الزبائن.

4- تحقيق الجودة المطلوبة.

ثانيا: انجازات الشركة

1- جسر اولمان خليفة ،325م.بين القبة والمدنية في الجزائر العاصمة من 2009 الى 2010.

2- كلية علوم المعلومات والاتصالات بن عكنون من 2010 الى 2011.

3- مقر التأمين النقدي باب الزوار من 2010 الى 2014.

4- كلية الطب بالجزائر بن عكنون من 2008 الى 2014.

5- مقر شركة التأمين الجزائرية (SAA)باب الزوار من 2016 الى 2018.

6- الثكنة العسكرية باتنة من 2004 الى 2006.

7- المطار العسكري بوفاريك 2011.

8- المطار العسكري تمنراست (قيد الإنشاء)

9- المطار العسكري بوسعادة (قيد الإنشاء)

10- الأسواق المحلية عبر التراب الوطني تم تسلم المشروع من طرف وزارة الداخلية.

11- ورشة الصيانة للطائرات المنطقة الصناعية الرويبة.

12- محطة تركيب و توريد صهاريج تخزين الهدروكاربور تم تسلم المشروع من سونطراك.

13- المطار العسكري تندوف (قيد الإنشاء).

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

الشكل 03: الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

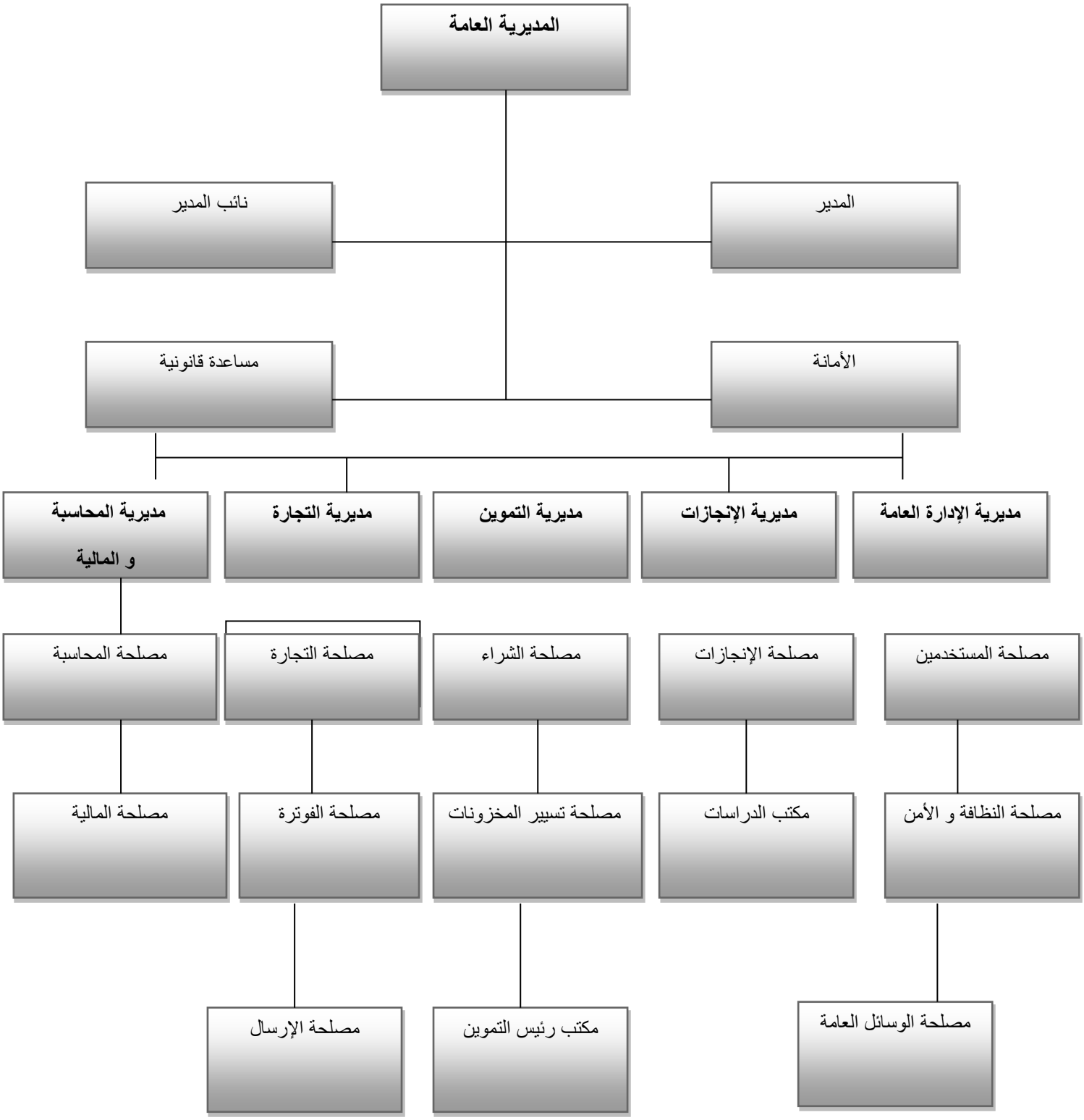

المصدر: مديرية الإدارة العامة لشركة باتيميتال للإنجاز

دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

1. المديرية العامة :تعتبر الركيزة الأساسية والمسيرة للمؤسسة، وتتفرع الى:

- **المدير**: يعتبر المسؤول الأول كونه يشرف على كافة المشاريع والإنجازات في المؤسسة.
- **نائب المدير**: وهو الذي ينوب ويشرف على المؤسسة في حالة غياب المدير.
- **الأمانة**: دورها الإتمان على مصالح المدير والمؤسسة ككل.
- **مساعدة قانونية**: مهمتها مراقبة عقود العمل للعمال والتي تبرم مع الزبائن.

2. – مديرية الإدارة العامة: وتنقسم الى:

مصلحة المستخدمين: المسؤول عن هدا الفرع يقوم بـ:

- دراسة الملفات الإدارية المتعلقة بالعمال.
- تطبيق قواعد و قوانين النظام الداخلي.
- المتابعة المستمرة لليرة المهنية للعمال .

- **مصلحة النظافة والأمن**: يشرف عليها أعوان الأمن الذين يسهرون على تحقيق الأمن الداخلي للمؤسسة وتقديم الخدمات.
- **مصلحة الوسائل العامة**: ويتكون من فرع النقل ويقوم بنقل خاص لعمال المؤسسة.

3. مديرية الإنجاز: وهي المكلفة بالإنجاز وتتمثل في المشاريع والإشراف عليها وترتيب كافة اللوازم، ودراسة المشاريع تعتمد على مكتب الدراسات التقنية.

4. مديرية التجارة :تقوم بعرض المشروع على الزبائن وتضم كل من:

- **مصلحة التجارة**: تعتبر هذه المصلحة مصدر المعلومات، ويتمثل دورها في القيام بالعمليات المتعلقة بالتموين في عملية شراء المواد الأولية وقطع غيار الآلات وغيرها من عمليات الشراء.
- **مصلحة الفواتير**: وهي التي تقوم بإعداد الفواتير المتعلقة بلوازم الشراء.
- **مصلحة الإرسال**: تقوم بوضع مخططات ارسال للمشاريع والحرص على سلامتها الى ان تسلم لأصحابها.

5. مديرية المالية والمحاسبة: وتتكون من:

- **مصلحة المالية**: تقوم بدفع مستحقات الديون وتحصيل المبالغ من الزبائن، كما أنها تستقبل الفواتير، ملخص الحسابات، طرق الدفع.

- **مصلحة المحاسبة:** تقوم بتسجيل مختلف العمليات المحاسبية ومراقبة الوثائق والتأكد من صحتها، وإعداد الميزانية، والتأكد من حفظ الوثائق المحاسبية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

قصد تطبيق ما جاء في الجانب النظري، سنحاول في هذا المبحث عرض ميزانيات السنوات (2018-2019-2020) لتحديد دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المر دودية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

لتقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للفترة الممتدة (2018-2020) وحساب أهم مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول: إعداد الميزانية المختصرة

بهدف الحصول على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للفترة الممتدة من(2018-2020)، وتبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق، ومنه يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة التالية:

الجدول (02): جانب الأصول للسنوات(2018-2019-2020). الوحدة(دج)، النسبة %

الاصول /البيان	2018		2019		2020	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	**213750293.19**	**11.77**	**177360478.76**	**10.05**	**145456552.95**	**8.57**
الأصول المتداولة	**1601958814.02**	**88.23**	**1586646866.07**	**89.95**	**1551600544.03**	**91.43**
قيم الاستغلال	826273.63	0.05	1018393.49	0.06	732669.99	0.05
قيم قابلة للتحقيق	1962163.19615	97.5	1543121698.37	97.26	830.62 1512558	97.48
قيم جاهزة	39170377.20	2.45	42506774.21	2.68	38309043.42	2.47
المجموع	**18157091107.21**	**%100**	**1764007444.83**	**%100**	**1697057096.98**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المحاسبية.

- بالنسبة للأصول :نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهذا يدل على أن مؤسسة باتيميتال للإنجاز ذات نشاط حجمي كبير.

- ومن الجدول نلاحظ أن أصول المؤسسة لسنة 2020 حققت انخفاضا مقارنة مع سنة 2019، هذا الانخفاض راجع للانخفاض في قيمة الأصول الثابتة و القيمة الأصول المتداولة، وإذا دققنا النظر في سبب الأصول المتداولة نجد السبب هو انخفاض في قيم الاستغلال، والقيم القابلة للتحقيق، والقيم الجاهزة وهذا الانخفاض غير مفيد للمؤسسة لأنه دليل على انخفاض السيولة بالمؤسسة.

الجدول (03): جانب الخصوم للسنوات(2018-2019-2020). الوحدة(دج)، النسبة %

الخصوم/ البيان	2018		2019		2020	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأموال الدائمة	**853441033.31**	**47**	**754438608.57**	**42.77**	**679120739.31**	**40.02**
أموال خاصة	349561734.18	40.96	325600876.51	43.16	328644783.69	48.39
ديون متوسطة وطويلة الأجل	503879299.13	59.04	428837732.06	56.84	350475955.62	51.61
قروض قصيرة الأجل	**962268073.90**	**53**	**1009565836.26**	**57.23**	**1017936357.67**	**59.98**
المجموع	**1815709107.21**	**%100**	**1764007444.83**	**%100**	**1697057096.98**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا الميزانية المحاسبية.

- بالنسبة للخصوم نلاحظ أن الخصوم المتداولة أكبر من الأموال الدائمة مما يدل على أن المؤسسة قد تواجه صعوبة في سداد الديون في موعد استحقاقها.

- ومن الجدول نلاحظ ان خصوم المؤسسة لسنة 2020 قد حققت انخفاضا مقارنة مع سنة 2019، وهذا الانخفاض راجع للانخفاض في قيمة الأموال الدائمة واذا دققنا النظر في سبب انخفاض الخصوم نجد السبب

هو انخفاض في ديون متوسطة و طويلة الأجل، والنقص في الديون يدل على أن المؤسسة تقوم بتسديد قروضها والفوائد المركبة.

كما نلاحظ من الجدول ان هناك ارتفاع في قيمة الأموال الخاصة لسنة 2020 وهذا راجع الى النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج التي كانت سالبة لسنة 2019 وأصبحت موجبة سنة 2020.

الفرع الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بحساب أهم المؤشرات وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة.

1- رأس المال العامل (FR):

ويحسب بطريقتين حسب الجدول التالي:

الجدول (04): حساب رأس المال العامل لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان/السنة	العلاقة	2018	2019	2020
رأس المال من أعلى الميزانية	الأموال الدائمة -الاصول الثابتة = FR	853441033.31	754438608.57	679120739.31
		213750293.19	177360478.76	145456552.95
		639690740.12	**577078029.81**	**533664186.36**
رأس المال من أسفل الميزانية	الأصول المتداولة -ديون قصيرة = FR	1601958814.02	1586646866.07	1551600544.03
		962268073.90	1009568836.26	1017936357.67
		639690740.12	**577078029.81**	**533664186.36**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال الفترة بالرغم من تناقصه وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا مما يؤكد أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في مواعيد استحقاقها، حيث تمكنت من تمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة وحققت فائضا ماليا تستخدمه في تمويل دورة الاستغلال.

1-1- **أنواع رأس المال العامل:** سبقت الإشارة إلى أنه هناك ثلاث أنواع لرأس المال العامل، سنقوم بعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول (05): أنواع رأس المال العامل لمؤسسة باتيميتال للإنجاز لسنوات (2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	349561734.19	325600876.51	328644783.69
الأصول الثابتة	213750293.19	177360578.76	145456552.95
رأس المال العامل الخاص	**135811440.99**	**148240297.75**	**183188230.74**
الأصول المتداولة	1601958814.02	1586646866.07	1551600544.03
رأس المال العامل الإجمالي	**1601958814.02**	**1586646866.07**	**1551600544.03**
الديون طويلة الأجل	503879299.13	428837732.06	350475955.62
الديون قصيرة الأجل	962268073.90	1009568836.26	1017936357.67
رأس المال العامل الأجنبي	**1466147373.03**	**1438406568.32**	**1368412313.29**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل:

- **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:** نلاحظ أنه موجب خلال فترة الدراسة ومتزايد وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة من أموالها الخاصة ووجود مقدار إضافي لتغطية الديون القصيرة الأجل، ويعني أيضا وجود فائض لتمويل الخصوم الغير جارية.

- **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ أنه موجب خلال فترة الدراسة بالرغم من انخفاضه من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى انخفاض في القيم القابلة للتحقيق (الزبائن والمدينون والآخرون).

- **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:** نلاحظ أنه موجب طيلة الفترة وهذا يعني انها تعتمد على الديون في نشاطها، وتناقصه يدل على تسديد المؤسسة للقروض وكذا الفوائد.

الشكل 04: مختلف رؤوس الأموال العاملة

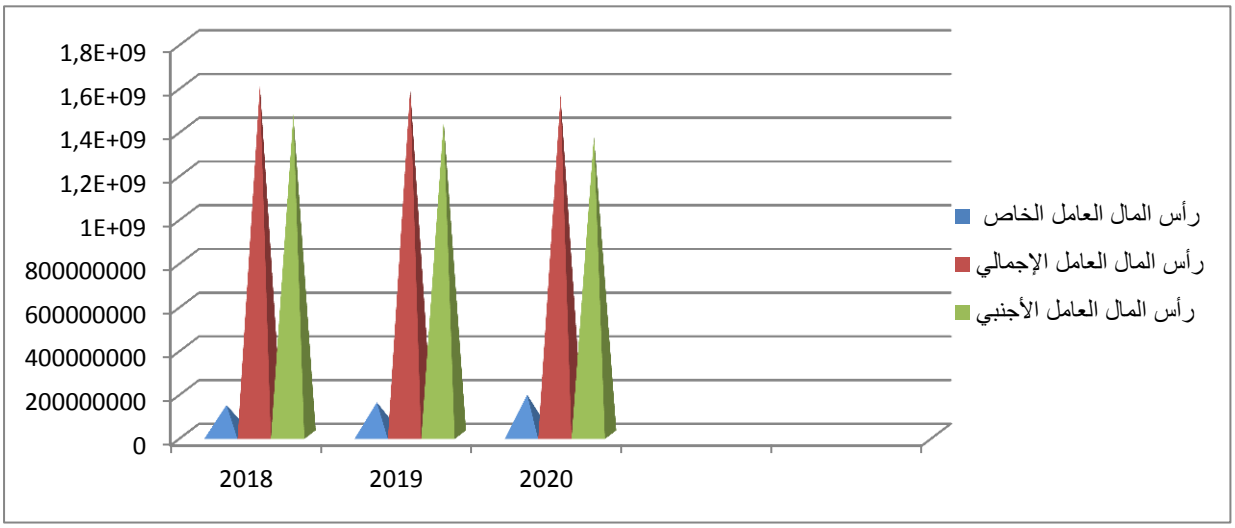

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق باتيميتال للإنجاز

2- ويتم حسابه كالتالي: **احتياجات رأس المال العامل(BFR)**

احتياج رأس المال العامل = (قيم الإستغلال – القيم الجاهزة) – (د.ق.أ – السلفات المصرفية)

جدول رقم(06): حساب احتياج رأس المال العامل لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الأصول المتداولة عدا النقدية	**1562788436.82**	**1544140091.86**	**1513291500.61**
الأصول المتداولة	1601958814.02	1586646866.07	1551600544.03
القيم الجاهزة	39170377.20	42506774.21	38309043.42
الخصوم المتداولة عدا سلفات المصرفية	**962268073.90**	**1009568836.26**	**1017936357.67**
الديون قصيرة الأجل	962268073.90	1009568836.26	101936357.67
السلفات المصرفية	00	00	00
احتياج رأس المال العامل	**600520362.92**	**534571255.6**	**495355142.94**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن للمؤسسة احتياجات في رأس المال العامل موجبة خلال الفترة المدروسة، رغم الانخفاض في قيمتها إلا أنها لم تغط احتياجات دورة الاستغلال، وهذا راجع إلى ارتفاع المدينون الآخرون، مما يعني أنها تحتاج إلى مصدر لتغطية احتياجاتها.

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية تستوجب توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والقيم القابلة للتحصيل، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل وهي الديون الممنوحة من الموردين، أو التسبيقات الممنوحة، هذه المصادر تمول جزءا من الأصول المتداولة، فيجب على المؤسسة ان تبحث عن جزء أخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، أو بعبارة اخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها ان تغطي مخزوناتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل(موارد الدورة)، وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد اخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهذا ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، ويلاحظ ان القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة، وكذلك السلفات المصرفية فهي ديون مدتها قصيرة لا تدخل ضمن موارد الدورة.

3- الخزينة الصافية(Tn): تحسب بطريقتين حسب الجدول التالي:

جدول رقم(07): حساب الخزينة الصافية لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
الخزينة الصافية من أعلى الميزانية	**FR – BFR =TN**	639690740.12	577078029.81	533664186.36
		600520362.92	534571255.6	49535542.94
		39170377.20	**42506774.21**	**38309043.42**
الخزينة الصافية من أسفل الميزانية	**الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم**	39170377.20	42506774.21	38309043.42
		00	00	00
		39170377.20	**42506774.21**	**38309043.42**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل موجب وهو أكبر من احتياجات رأس المال العامل وبالتالي الخزينة موجبة، وذلك خلال فترة الدراسة مما يحقق شروط التوازن المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز.

الشكل05: مختلف مؤشرات التوازن المالي

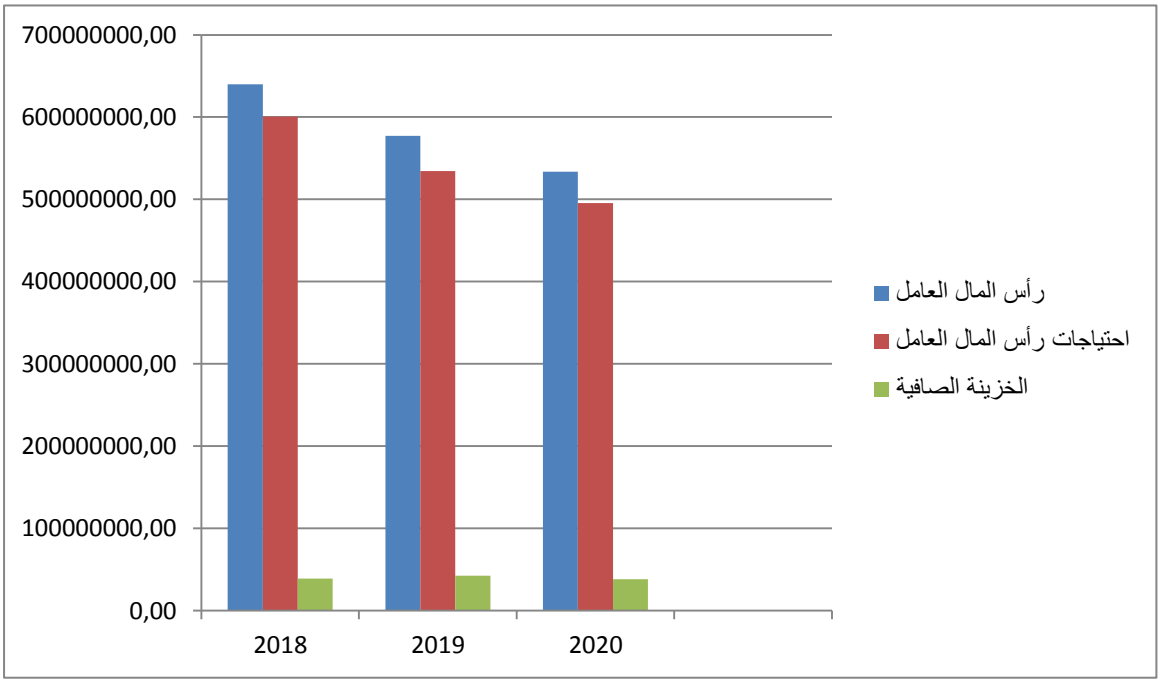

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مؤسسة باتيميتال للإنجاز.

3- حساب القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية(الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وسنتناول القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي كالتالي:

1- حساب القدرة على التمويل الذاتي: وتحسب وفق العلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الإهتلاكات والمؤونات.

ويتم عرضها في الجدول الموالي:

جدول رقم(08): حساب القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
النتيجة الصافية	(54402488.92)	(23950019.69)	11222364.73
الإهتلاكات والمؤونات	72873199.19	49881077.50	36375207.89
القدرة على التمويل الذاتي	**18470710.27**	**25931057.81**	**47597572.62**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على جدول حسابات النتائج لمؤسسة باتيميتال للإنجاز.

نلاحظ من خلال الجدول أن القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز في تحسن مستمر وهذا راجع للتناقص في الخسارة السالبة سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 كما أنها حققت نتيجة موجبة سنة 2020 وظهر التحسن بالرغم من التناقص في قيمة الاهتلاكات والمؤونات.

2- حساب التمويل الذاتي: يحسب وفق العلاقة التالية:

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

ويتم عرضها وفق الجدول التالي:

جدول رقم(09): حساب التمويل الذاتي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
القدرة على التمويل الذاتي	18470710.27	25931057.81	47597572.62
توزيع الأرباح	00	00	00
التمويل الذاتي	**18470710.27**	**25931057.81**	**47597572.62**

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على جدول حسابات النتائج لمؤسسة باتيميتال للإنجاز.

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الذاتي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز في تزايد من سنة إلى أخرى عبر سنوات الدراسة، وذلك راجع إلى الزيادة في القدرة على التمويل الذاتي وانعدام توزيعات الأرباح.

الشكل06: تطورات القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز لسنوات الدراسة

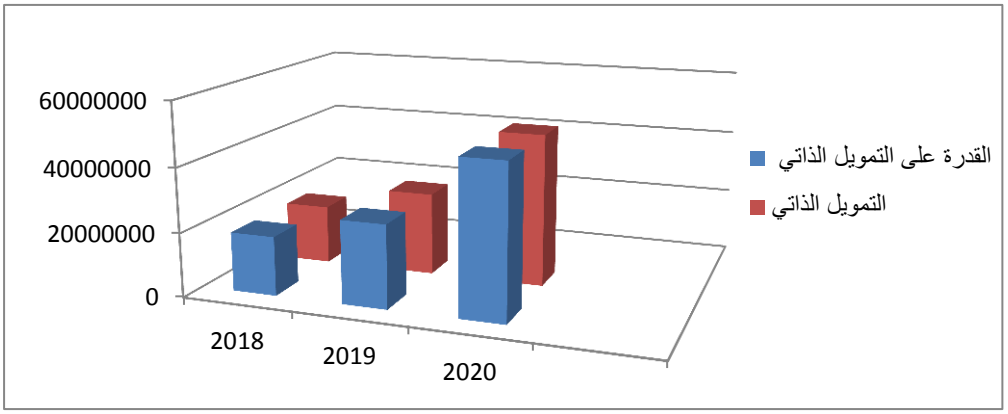

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق باتيميتال للإنجاز.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

اعتمادا على الميزانيات المالية المختصرة سنحلل الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال النسب المالية.

أولا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الهيكل: تقوم المؤسسة بواسطة هذه النسب بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، والجدول التالي يبين أهم هذه النسب:

جدول رقم(10): حساب نسب الهيكل لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات (1018-2019-2020)

النسبة	العلاقة	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول ثابتة	3.99	4.25	4.67
نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة / أصول ثابتة	1.64	1.84	2.26
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الديون	0.24	0.23	0.24
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.81	0.82	0.81

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المختصرة.

التحليل:

- **بالنسبة لنسبة التمويل الدائم:** هذه النسبة تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم غطى جميع الأصول الثابتة خلال الفترة المدروسة وهو في تزايد مستمر مما يدل أن المؤسسة متوازنة ماليا.

- **بالنسبة لنسبة التمويل الخاص:** تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، ومن خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أنها في تزايد مستمر، وهذا يشير إلى قدرة المؤسسة على التحكم في أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة، وهذا ما يشكل ضمان للمتعاملين مع المؤسسة.

- **بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية:** من خلال الجدول نلاحظ أن الديون أكبر من الأموال الخاصة، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون وهي غير مستقلة ماليا، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية.

- **بالنسبة لنسبة قابلية السداد:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، وهذه النسب هي مرتفعة تتراوح بين 81% و82% وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل في زيادة وتمويل أصولها مما قد يجعلها تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون حين وصول موعد استحقاقها.

الشكل 07: مختلف تطورات نسب الهيكل للسنوات(2018-2019-2020)

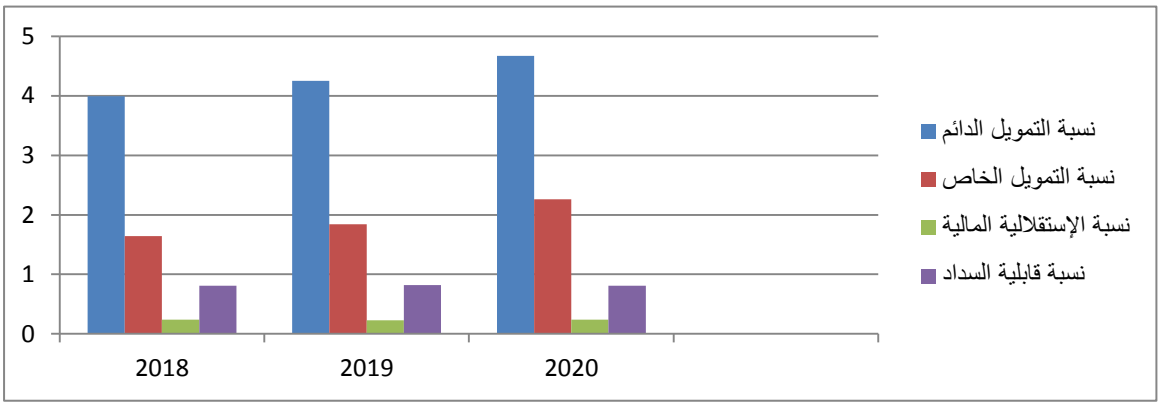

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق باتيميتال للإنجاز.

ثانيا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب السيولة: نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة للحكم على سيولة المؤسسة ومدى توفرها لسداد التزاماتها قصيرة الأجل، ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(11): حساب نسب السيولة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

النسبـــة	العلاقــة	2018	2019	2020
نسبة السيولة العامة	الاصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل	1.664	1.5717	1.5243
نسبة السيولة السريعة	(القيم القابلة للتحقيق+ القيم الجاهزة)/ديون قصيرة الأجل	1.6639	1.5705	1.5235
نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	0.041	0.042	0.038

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل:

- **بالنسبة للسيولة العامة:** نلاحظ أن النسبة تجاوزت الواحد خلال السنوات الثلاث، يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية الديون قصيرة الأجل، ويدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب من أسفل.

بالمقابل ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون قصيرة الأجل لم تكف لتمويل الأصول المتداولة أدى بالمؤسسة للجوء إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز.

- **بالنسبة للسيولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها، وبالرغم من استبعاده نلاحظ أن النسب لم تتغير عن نسب السيولة العامة وبقيت نفسها، هذا راجع لعدم وجود مخزون في باتيميتال للإنجاز.

- **بالنسبة للسيولة الجاهزة:** هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة بالمؤسسة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة منخفضة وهذا راجع لطبيعة عمل باتيميتال للإنجاز.

الشكل 08: مختلف تطور نسب السيولة للفترة(2018-2019-2020)

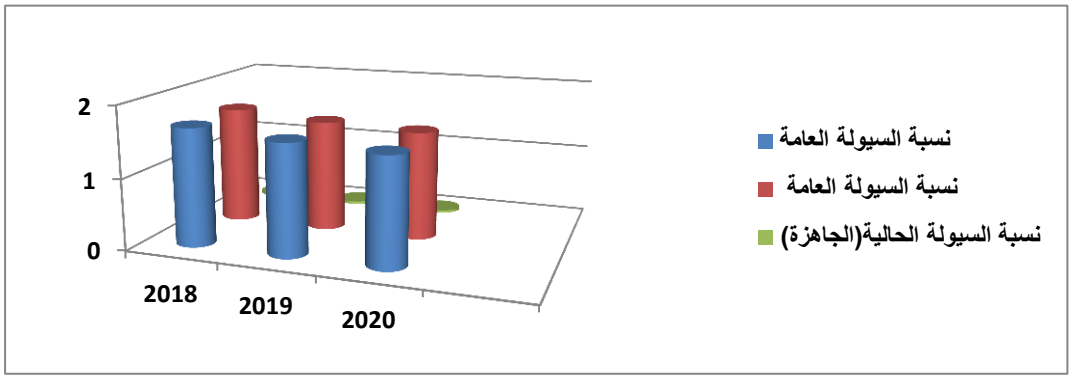

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق باتيميتال للإنجاز.

ثالثا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الربحية

تهدف هذه النسب إلى قياس قدرة المشروع على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من مختلف الأنشطة، ويمكن إيجازها في الجدول التالي:

جدول رقم(12): حساب نسب الربحية لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / المبيعات	-0.25	-0.1	0.0376
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.1556	-0.074	0.034
معدل العائد على الاستثمار	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	-0.0299	-0.0136	0.0066

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

التحليل:

نلاحظ من الجدول السابق أن النتائج تظهر سالبة لسنتي 2018 و2019 راجع لتحقيق مؤسسة باتيميتال للإنجاز لخسارة أي نتيجة صافية سالبة، وهذا يدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية لباتيميتال للإنجاز، بينما نلاحظ سنة 2020 نسب موجبة لكنها ضئيلة جدا مما يعني بداية تحسن مستوى الأداء بباتيميتال للإنجاز.

الشكل 09: مختلف تطور نسب الربحية للفترة(2018-2019-2020)

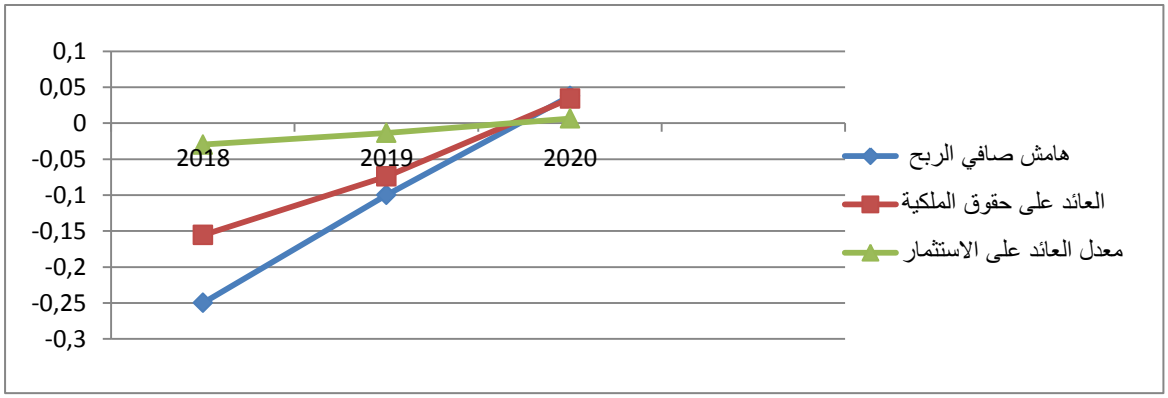

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق باتيميتال للإنجاز.

رابعا: تقييم الأداء المالي لباتيميتال للإنجاز بواسطة نسب الاستغلال

سنتطرق إلى اهم نسب الاستغلال والمتعلقة بالقيمة المضافة لأنها مؤشر لتقييم الأداء والمتمثلة في:

1. نسبة اليد العاملة: وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل اليد العاملة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(13): حساب نسبة اليد العاملة لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
مصاريف المستخدمين	190177806.07	197565779.25	224650718.49
القيمة المضافة	186457903.84	205667838.67	256726574.18
نسبة اليد العاملة	1.02	0.96	0.875

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على جدول حسابات النتائج.

نلاحظ أن نسبة اليد العاملة مرتفعة وهي في تناقض من سنة إلى أخرى نتيجة التزايد في القيمة المضافة.

2. نسبة الإهتلاك: وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل الإهتلاكات = الاهتلاكات / القيمة المضافة

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(14): حساب نسبة اليد العاملة لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الاهتلاك	72873199.19	49881077.50	36375207.89
القيمة المضافة	186457903.84	205667838.67	256726574.18
نسبة الاهتلاك	0.391	0.243	0.142

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على جدول حسابات النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاهتلاك تتناقص من سنة إلى أخرى بسبب الانخفاض في حجم الاستثمارات، وبمقارنتها بنسبة اليد العاملة نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على اليد العاملة بشكل كبير وذلك راجع لنشاطها.

الشكل 10: مختلف نسب الاستغلال لباتيميتال للإنجاز لسنوات الدراسة

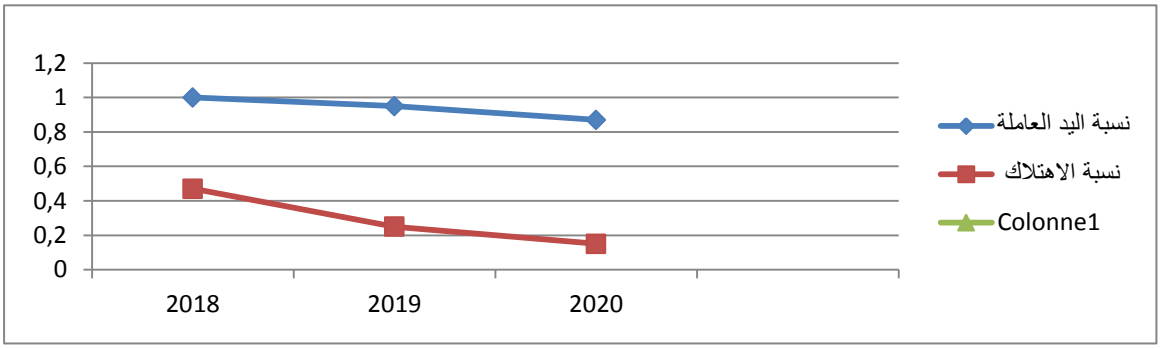

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق باتيميتال للإنجاز.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لباتيميتال للإنجاز باستخدام نسب المرد ودية

تعتبر المردودية مؤشر هام لقياس وتقييم الأداء المالي لباتيميتال للإنجاز وسنتطرق إلى أهم أنواعها:

اولا: المرد ودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(15): حساب المردودية الاقتصادية لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الفائض الإجمالي للاستغلال	**-3740202.23**	**8087759.42**	**31329655.599**
الأموال الاقتصادية	**853441033.31**	**754438608.57**	**679120739.31**
الأموال الخاصة	349561734.18	325600876.51	328644783.69
الديون (ط.و.ق)الأجل	503879299.13	428837732.06	350475955.62
المردودية الاقتصادية	**-0.0044**	**0.011**	**0.046**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2018 كانت المردودية سالبة ناتجة عن الفائض الإجمالي للاستغلال كان سالبا، وتحسنت في السنتين الأخيرتين 2019 و2020 وهذا راجع أيضا لتحسن في الهامش الإجمالي، حيث نلاحظ أن 100دج من الأموال الخاصة تعطي لنا(-0.44-) دج من الفائض الإجمالي

للاستغلال لسنة 2018، وفي سنة 2019 أصبح كل 100دج من الأموال الخاصة يعطي1.1 دج من الفائض الإجمالي للاستغلال، وفي سنة2020 زاد وأصبح 4.6دج من الفائض الإجمالي للاستغلال.

ثانيا: المردودية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(16): حساب المر دودية المالية لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
النتيجة الصافية	(54402488.92)	(23950019.69)	11222364.73
الأموال الخاصة	349561734.18	325600876.51	328644783.69
المردودية المالية	**-0.1556**	**-0.074**	**0.034**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في السنتين 2018 و2019 قدرت المر دودية بـ(-0.1556) و(-0.074) على الترتيب وهي ناتجة من النتيجة الصافية السالبة، وهذا يدل على وجود تسيير سيء من طرف المؤسسة للموارد المالية خلال السنتين، وفي سنة 2020 بلغت المر دودية المالية(0.034)، وهذا يدل على أن كل 100دج من الأموال الخاصة يولد(3.4دج) من المر دودية المالية لباتيميتال للإنجاز.

ثالثا: المر دودية التجارية: وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

جدول رقم(17): حساب المر دودية المالية لباتيميتال للإنجاز للسنوات(2018-2019-2020)

البيان / السنوات	2018	2019	2020
النتيجة الصافية	(54402488.92)	(23950019.69)	11222364.73
رقم الأعمال	217506290.23	239655808.30	298399588.84
المردودية التجارية	**-0.25**	**-0.1**	**0.04**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ من الجدول أن المر دودية التجارية كانت سالبة للسنتين 2018 و2019 على التوالي بنسبة (−0.25) و(−0.1) وهذا دليل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة (مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات) التي كانت مرتفعة جدا، وفي سنة 2020 نلاحظ تحسن في المر دودية راجع لتحسن نتيجة الدورة وأصبحت موجبة.

الشكل 11: مختلف نسب المرد ودية لباتيميتال للإنجاز لسنوات الدراسة

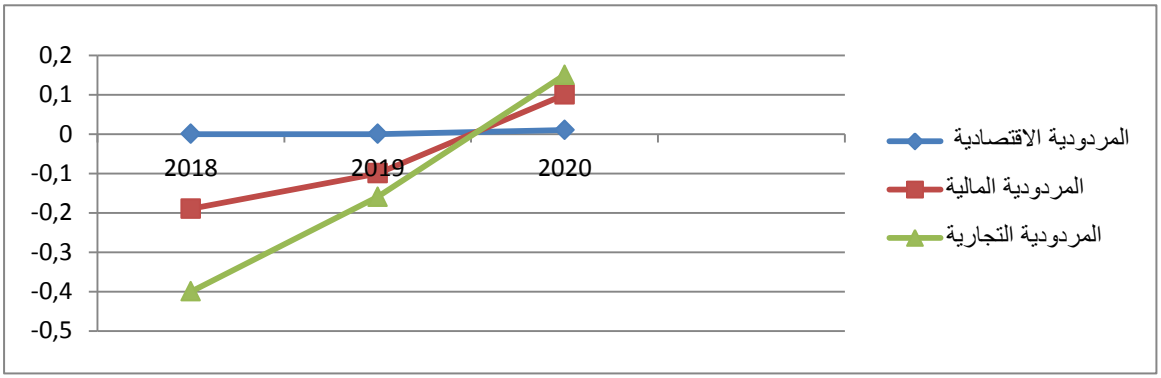

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق باتيميتال للإنجاز.

تعليق عام على الوضعية المالية لباتيميتال للإنجاز: من خلال تقييمنا للأداء المالي لباتيميتال للإنجاز بالمؤشرات المالية استخلصنا النتائج التالية :

1. من خلال مؤشرات التوازن المالي:

. حالة باتيميتال للإنجاز بصفة عامة غير جيدة، وذلك بسبب النتيجة السالبة المحققة لسنتي(2018-2019) لكنها تحسنت سنة 2020 وأصبحت موجبة وهذا في ظل جائحة كورونا، كما أن هناك بعض المؤشرات التي تعطي بعض الطمأنينة مثل رؤوس الأموال العاملة الموجبة بالرغم من وجود احتياج في رأس المال العامل، إضافة إلى الخزينة كونها موجبة هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

- نلاحظ تحسن في القدرة على التمويل الذاتي لباتيميتال للإنجاز وهذت راجع إلى التحسن في النتيجة وبالتالي لها القدرة على سداد الديون.

2. من خلال النسب المالية والمرد ودية:

- من خلال حساب نسب الهيكلة المالية تبين لنا أن باتيميتال للإنجاز لا تتمتع باستقلالية مالية لاعتمادها على التمويل الخارجي.

- نلاحظ أن نسب السيولة ضعيفة وهذا راجع لنوع نشاطها وعمولتها المنخفضة.

-حققت باتيميتال للإنجاز نسب ربحية سالبة وهذا راجع للنتيجة السالبة المتأتية من (أعباء المستخدمين المرتفعة ومخصصات الاهتلاك والمؤونات، ورقم الأعمال المنخفض).

- من خلال نسب الاستغلال لاحظنا أن المؤسسة تعتمد على اليد العاملة أكثر من الآلات.

- حققت باتيميتال للإنجاز تحسن في المر دودية لتحسن في (الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة الصافية).

وفي الأخير وجدنا تناقض فيما يخص تقييم أداء باتيميتال للإنجاز المالي وهذا راجع لعدم إجرائها للتطهير المحاسبي لميزانياتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وعلى رأسها مايلي:

- رأس المال الخاص يقدر ب 4 دج مبلغ رمزي.
- عدم وجود إعادة تقييم لاستثمارات باتيميتال للإنجاز.

وفي الأخير ومن خلال دراستنا الميدانية للمؤسسة والاستفسار عن المؤشرات المالية المستخدمة في التقييم المالي، لاحظنا أن المؤسسة لا تعتمد في تقييم ادائها على حساب المؤشرات المالية، وإنما تعتمد على النتيجة الصافية المستخرجة من الكشوفات المالية السنوية لقياس مرد وديتها، وبالتالي تسمح بقياس ادائها المالي خصوصا من جانب المساهمين والمحللين الماليين، فهي تعد الدليل على الصحة المالية للمؤسسة، وهذا لا يمنع من أن المؤسسة وفي بعض الأحيان تقوم مصلحة المالية بتقييم الأداء المالي باستخدام أسلوب المقارنة وهذا بمقارنة رقم الأعمال المحقق بالسنوات السابقة، وتسجيل الانحرافات إن وجدت، لكن تبقى هذه الطريقة غير مبنية على أسس علمية فهي تتم وفق طريقة عشوائية لا يمكن الاعتماد على نتائجها في الحكم على أداء المؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لتقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة من المؤسسة لسنوات الدراسة (2018-2019-2020)، والتي على أساسها قمنا بتطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والنسب المردودية.

حيث تم التوصل إلى أن للمؤسسة رأس مال عامل موجب وتحسن في التمويل الذاتي ولديها سيولة مقبولة وتحسن في مختلف المؤشرات وكذا تحسن في النتيجة الصافية، وهذا يدل على تحسن الأداء المالي للمؤسسة.

خاتمــة

الخاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية تبين لنا أن مؤشرات التقييم المالي هي مرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة، فنحن قد طبقناها على مؤسسة باتيميتال للإنجاز، حيث تطرقنا إلى كل صغيرة وكبيرة في هذه المؤسسة.

إن التقييم المالي في المؤسسات العمومية غير مستعمل بجدية بالرغم من أهميته البالغة، فأدوات التقييم المالي تعد وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت، كما أنها تساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي وهذه كانت محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية لبحثنا، وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن المعلومات والقوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) المتحصل عليها من مؤسسة باتيميتال للإنجاز، تساعد في عملية التقييم المالي، حيث تظهر تلك المعلومات نقاط القوة ونقاط الضعف بالمؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: يعتبر تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية مهم لجميع الأطراف ذات المصلحة ويساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة، وهذا مطابق للفرضية الثانية، في حين كانت معاكسة لدراسة (**أ.المهدي مفتاح السريتي**) التي أشارت إلى أن المؤشرات المالية وحدها غير كافية للتقييم بل يجب أن تكون جنبا على جنب مع المؤشرات الغير مالية لتحقيق فعالية عملية تقييم الأداء ومن ثم تساعده في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

الفرضية الثالثة: الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز ضعيف في ظل جائحة كورونا بالرغم من تحسن النتيجة مقارنة مع السنوات الأخيرة وهذا مطابق للفرضية الثالثة.

النتائج:

بعد القيام بتقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال للإنجاز توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التقييم المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

- استخدام مؤشرات التقييم المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف التي تساعد على اتخاذ القرارات.

- عملية تقييم الأداء المالي مهم لنا لما يقدمه من معلومات للأطراف ذات الصلة، مما يسمح بالحكم على فعالية وكفاءة المركز المالي.

– التقييم المالي يعتمد فقط على البيانات المنشورة لتحقيق أهداف التحليل المحاسبي، لذا يجب الاعتماد على التحليل المحاسبي الذي يفحص القوائم المالية المنشورة وغير المنشورة ودراستها بقصد توفير بيانات تفيد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، والتنبأ بنتائج نشاطها في المستقبل.

– مؤسسة باتيميتال للإنجاز لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وذلك راجع لتحسن النتيجة.

– من خلال جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة نلاحظ أن هناك ضعف في الأداء المالي نتيجة ارتفاع حجم مصاريف المستخدمين وارتفاع حجم الاستدانة على المدى القصير وضعف تطور رقم الأعمال وارتفاع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

الاقتراحات والتوصيات:

على المؤسسة القيام بتطهير حسابات الميزانية، وإعادة تقييم استثماراتها، لإعطاء مصداقية عن الوضعية المالية لمؤسسة باتيميتال للإنجاز، كما يجب على المؤسسة الحرص على تحقيق نتيجة مالية جيدة لأنها تؤثر ايجابيا على ربحيتها، وكذلك الحرص على تقييم ورقابة نشاط المؤسسة بشكل دوري ومنتظم ،إذ كثير ما تحدث تغيرات سواء قبل إعداد الميزانية أو بعدها مما يجعل الحكم على أداء المؤسسة حكم وقتي مرهون بتلك اللحظة الزمنية، كما يمكننا الإقتراح على المؤسسة بأن تعتمد على الديون طويلة الأجل وأن تتكامل النسب المالية جميعا في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقة عن للمؤسسة لأن الاقتصار على مجموعة واحدة من النسب قد يكون مضللا كما يجب أن تقارن النسب المالية ببعضها لتصبح ذات دلالة باستخدام معايير نمطية تلائم أي نشاط تمارسه المؤسسة، كما يجب على المؤسسة ان تقوم بتخفيض التكاليف الى اقل ما يمكن من خلال استخدام الأساليب الكمية، وكذا تطوير أنظمة التسيير لرفع مستوى الأداء المالي للمؤسسة والعمل أكثر على القيام بتدريبات وتكوينات للعمال من أجل تحسين مردوديتهم في المجال المحاسبي والمالي ومجال التسيير بصفة عامة، وفي الأخير يجب الحرص على تحقيق الشفافية في المعلومات المالية لدى المؤسسات.

أفاق الدراسة:

– تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات ومعايير مالية وغير مالية (دراسة مقارنة).

– تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية باستخدام القياس المرجعي.

– استخدام التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

– أهمية التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية للأطراف ذات المصلحة.

– أثر مصداقية معلومات القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة.

– استخدام الأساليب الإحصائية في حل المشكلات الاقتصادية (كالتضخم) بالدالة اللوغاريتمية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/الكتب باللغة العربية:

1. أبو الفتوح على فضالة، **التحليل المالي وادارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
2. إلياس بن ساسي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2006.
3. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2006.
4. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، الجزء الأول، ط2، الأردن، 2006.
5. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2006.
6. السعيد عبد الرزاق بن حسين، **إقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
7. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، 2000.
8. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2001.
9. أحمد شاكر العسكري، **التسويق الصناعي**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2005.
10. بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
11. توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
12. خالد عبد الرحيم الهيتي، **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
13. خلدون إبراهيم الشريفات، **إدارة و تحليل مالي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001.
14. خاص صافي صالح، **تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
15. رحيم حسين، **إدارة المنظمات–منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
16. زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1989.
17. محمد الفويمي، **مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحساب**، دار الاشعاع للنشر والتوزيع، الأردن.
18. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
19. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليل معاصر)**، المكتب العربي الحديث، ط5، الإسكندرية، 2003.
20. محمد إبراهيم، **الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
21. محمد بوتين **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

22. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

23. محمد محمود الخطيب، **الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر، ط1، 2010.

24. مفلح محمد عقل، **مقدمة الادارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2006.

25. محمد صالح الحناوي، **الادارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

26. محمد صالح الحناوي، **الادارة المالية، التحليل المالي للمشروعات الأعمال**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

27. ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر،1991.

28. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصدية، قياس وتقييم**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.

29. علي السلمي، **الإدارة العامة**، دار غريب للطباعة، مصر، 1988-1989.

30. عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار الميسرة، ط2، عمان، 2006.

31. عويس مصطفى اسماعيل، **تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية**، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998.

32. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك – مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2003.

33. فليح حسن خلف، **اقتصاديات الأعمال**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009.

34. سيد الهواري، **مدخل إلى الإدارة المالية**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.

35. شعيب شنوف، التحليل الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي FRS، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.

36. يوسف ماش وناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، دار المحمدية العامة، ط 1، 2008.

2/الكتب باللغة الفرنسية:

1. Abdellatif KHEMAKHEM, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2ed, paris, 1976.

2. Alain Beitone et autres, **Dictionnaire des sciences économiques,** Edition Mehdi, Algérie, 3éme édition, 2013.

3. Bernard Martory , contrôle de gestion social , librairie Vuibert, Paris , 1999.

4. Chantal Buissart , **Analyse Financière,** 3éme Edition, France, 2005.

5. Chantal Buist , M .**analyse financière,** BERTI édition, Alger , Algérie, 2011.

6. Jean-Michel Delvaux, **Guide de la gestion financière des établissements sociaux et mèdico – sociaux,** Dunod, paris, 1999.

7. Jossette peyrad ; **Analyse Financiére ,** Libraire Vubert , 8éme édition , Paris, 1999.

8. Robert papin, **stratégie la création d'entreprise création reprise développement, 9**éme édition, dunod paris 2001.

3/الأطروحات والمذكرات:

1. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة**، العلمة، سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

2. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

3. بهدي عمر، **مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة ماجيستير في تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

4. محمد بوشوشة، **السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

5. محمد أبو قمر، **تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن**، مذكرة لنيل الماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

4/المجلات:

1. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.

2. دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر،2006.

5/الملتقيات:

1. Benoit Ndi zambo, L'Evaluation **performance: Aspects conceptuels;** Séminaire sur, L'évaluation de la performance le Développement de secteur public; Banjul(Gambie) 26-30Mai2003.

2. Warren Peterson et autres, **An Organizational Performance, Assessment System For agricultural research organizations: concepts, methods and procedures,** lsnar research Management Guidelines n 07, USA, 2003.

6/المنظمات:

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

الملاحق

Groupe IMETAL
Entreprise Publique de Bâtiments Industrialisés
EPE BATIMETAL Spa
Spa au capital Social de 10 000 000 000,00 DA
Unité BATIMETAL Réalisation

BILAN ACTIF

ACTIF	NOTE	2018			2017
		MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS APPROVISIONNES ET PERTES DE VALEURS	NET	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition - "goodwill"					
Immobilisations incorporelles		388 518,00	388 518,00		
Immobilisations corporelles		467 871 855,69	273 610 562,50	194 261 293,19	222 612 984,55
Terrains		8 240 647,46		8 240 647,46	8 240 647,46
Bâtiments		124 952 367,48	100 332 445,86	24 619 921,62	28 111 897,40
Autres immobilisations corporelles		334 678 840,75	173 278 116,64	161 400 724,11	186 260 439,69
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		47 113 827 837,20	0,00	19 489 000,00	19 489 000,00
Titres mis en équivalence			0,00		
Autres participations et créances rattachées		19 489 000,00		19 489 000,00	19 489 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		487 749 373,69	273 999 080,50	213 750 293,19	242 101 984,55
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		826 273,63		826 273,63	907 060,63
Créances et emplois assimilés		1 561 962 163,19	0,00	1 561 962 163,19	1 583 723 376,51
Clients		524 776 918,19		524 776 918,19	517 799 058,29
CREANCES INTERN UNITES		1 037 185 245,00		1 037 185 245,00	1 065 924 318,22
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		39 170 377,20	0,00	39 170 377,20	43 018 345,08
Placement et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		39 170 377,20		39 170 377,20	43 018 345,08
TOTAL ACTIF COURANT		1 601 958 814,02	0,00	1 601 958 814,02	1 627 648 782,22
TOTAL GENERAL ACTIF		2 089 708 187,71	273 999 080,50	1 815 709 107,21	1 869 750 766,77

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

Groupe IMETAL
Entreprise Publique de Bâtiments Industrialisés
EPE BATIMETAL Spa
Spa au capital Social de 10 000 000 000,00 DA
Unité BATIMETAL Réalisation

BILAN PASSIF			
PASSIF	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4,00	4,00
Capital non appelé			
Primes et réserves		8 107 815,98	8 107 815,98
Ecart de reévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		- 54 409 238,92	- 59 594 675,35
Autre capitaux propres (Report à nouveau)		395 863 153,12	457 835 365,93
Laison Inter-Unités			
Part de la société consolidante(1)			
Part des minoritaires(1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		349 561 734,18	406 348 510,56
PASSIF NON COURANT			
Emprunt et dettes financières		350 282 470,92	386 062 473,38
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		153 596 828,21	141 572 683,70
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		503 879 299,13	527 635 157,08
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes ratachés		670 858 358,22	646 415 613,21
Dettes inters unités			
Autres dettes		291 409 715,68	289 351 485,92
Impôts			
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		962 268 073,90	935 767 099,13
TOTAL GENERAL PASSIF		1 815 709 107,21	1 869 750 766,77

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

Groupe IMETAL
Entreprise Publique de Bâtiments Industrialisés
EPE BATIMETAL Spa
Spa au capital Social de 10 000 000 000,00 DA

Unité BATIMETAL Réalisation

BILAN ACTIF

ACTIF	NOTE	2019			2018
		MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS APPROVISIONNES ET PERTES DE VALEURS	NET	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition - "goodwill"					
Immobilisations incorporelles		**388 518,00**	**388 518,00**		
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 240 647,46		8 240 647,46	8 240 647,46
Bâtiments		125 104 935,48	102 987 479,16	22 117 456,32	24 619 921,62
Autres immobilisations corporelles		337 763 047,14	210 249 572,16	127 513 474,98	161 400 724,11
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		19 486 000,00		19 486 000,00	19 486 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		490 986 148,08	313 625 569,32	177 360 578,76	213 750 293,19
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		**1 018 393,49**		**1 018 393,49**	**826 273,63**
Créances et emplois assimilés					
Clients		**511 980 224,19**		**511 980 224,19**	**524 776 918,19**
CREANCES INTERN UNITES				**1 031 141 474,18**	**1 037 185 245,00**
Autres débiteurs		**1 031 141 474,18**			
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placement et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		42 506 774,21		42 506 774,21	39 170 377,20
TOTAL ACTIF COURANT		1 586 646 866,07		1 586 646 866,07	1 601 958 814,02
TOTAL GENERAL ACTIF		2 077 633 014,15	313 625 569,32	1 764 007 444,83	1 815 709 107,21

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

Groupe IMETAL
Entreprise Publique de Bâtiments Industrialisés
EPE BATIMETAL Spa
Spa au capital Social de 10 000 000 000,00 DA
Unité BATIMETAL Réalisation

BILAN PASSIF			
PASSIF	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4,00	4,00
Capital non appelé			
Primes et réserves		8 107 815,98	8 107 815,98
Ecart de reévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		-23 950 019,69	-54 409 238,92
Autre capitaux propres (Report à nouveau)		341 443 076,22	395 863 153,12
Laison Inter-Unités			
Part de la société consolidante(1)			
Part des minoritaires(1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		325 600 876,51	349 561 734,18
PASSIF NON COURANT			
Emprunt et dettes financières		289 324 357,67	350 282 470,92
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		139 513 374,39	153 596 828,21
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		428 837 732,06	503 879 299,13
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes ratachés		715 751 912,88	670 858 358,22
Dettes inters unités			
Autres dettes			
Impôts		293 816 923,38	291 409 715,68
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 009 568 836,26	962 268 073,90
TOTAL GENERAL PASSIF		1 764 007 444,83	1 815 709 107,21

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

Groupe IMETAL
Entreprise Publique de Bâtiments Industrialisés
EPE BATIMETAL Spa
Spa au capital Social de 10 000 000 000,00 DA
Unité BATIMETAL Réalisation

BILAN ACTIF

ACTIF	NOTE	2020			2019
		MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS APPROVISIONNES ET PERTES DE VALEURS	NET	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition - "goodwill"					
Immobilisations incorporelles		*388 518,00*	*388 518,00*		
Immobilisations corporelles					*157 871 578,76*
Terrains		*8 240 647,46*		*8 240 647,46*	*8 240 647,46*
Bâtiments		*125 104 935,48*	*105 645 806,35*	*19 459 129,13*	*22 117 456,32*
Autres immobilisations corporelles		*342 247 333,22*	*243 979 556,86*	*98 267 776,36*	*127 513 474,98*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières			*0,00*		
Titres mis en équivalence			*0,00*		
Autres participations et créances rattachées		*19 489 000,00*		*19 489 000,00*	*19 489 000,00*
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		*495 470 434,16*	*350 013 881,21*	*145 456 552,95*	*177 360 578,76*
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		*732 669,99*		*732 669,99*	*1 018 393,49*
Créances et emplois assimilés			*0,00*		
Clients		*504 636 542,38*		*504 636 542,38*	*511 980 224,19*
CREANCES INTERN UNITES					
Autres débiteurs		*1 007 922 288,24*		*1 007 922 288,24*	*1 031 141 474,18*
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés			*0,00*		
Placement et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		*38 309 043,42*		*38 309 043,42*	*42 506 774,21*
TOTAL ACTIF COURANT		*1 551 600 544,03*	*0,00*	*1 551 600 544,03*	*1 586 646 866,07*
TOTAL GENERAL ACTIF		*2 047 070 978,19*	*350 013 881,21*	*1 697 057 096,98*	*1 764 007 444,83*

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

Groupe IMETAL
Entreprise Publique de Bâtiments Industrialisés
EPE BATIMETAL Spa
Spa au capital Social de 10 000 000 000,00 DA
Unité BATIMETAL Réalisation

BILAN PASSIF

PASSIF	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4,00	4,00
Capital non appelé			
Primes et réserves		8 107 815,98	8 107 815,98
Ecart de reévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		11 222 364,73	- 23 950 019,69
Autre capitaux propres (Report à nouveau)		309 314 598,98	341 443 076,22
Laison Inter-Unités			
Part de la société consolidante(1)			
Part des minoritaires(1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		**328 644 783,69**	**325 600 876,51**
PASSIF NON COURANT			
Emprunt et dettes financières		237 023 741,42	289 324 357,67
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		113 452 214,20	139 513 374,39
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**350 475 955,62**	**428 837 732,06**
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes ratachés		722 279 728,72	715 751 912,88
Dettes inters unités			
Autres dettes			
Impôts		295 656 628,95	293 816 923,38
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		**1 017 936 357,67**	**1 009 568 836,26**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 697 057 096,98**	**1 764 007 444,83**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

الميزانيات المحاسبية للسنوات: 2018- 2019 - 2020

GROUPE IMETAL
EPE BATIMETAL
Comptes de Résultats /NATURE

N° Cpte	DESIGNATION DES COMPTES	2017	2018
	Vente de marchandises		
	Vente de produits finis et intermédiares		
	Vente de travaux		
	Vente d'études		
	Autres (703,708 et 709)		
	Chiffre d'affaires inter-unités		
	Chiffre d'affaires	-	-
70	Ventes et produits annexes	206 093 341,88	217 506 290,23
72	Variation stocks		
73	Production immobilisée		
74	Subventions d'exploitation		
I.	**PRODUCTION DE L'EXERCICE (I)**	**206 093 341,88**	**217 506 290,23**
60	Achats consommes	9 387 426,42	9 216 153,69
	Achats consommes inter-unités		
61/62	Services extérieurs et Autres services extérieurs	23 538 224,45	21 832 232,70
	Services extérieurs et Autres services extérieurs inter-unités		
II.	**CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE (II)**	**32 925 650,87**	**31 048 386,39**
III.	**VALEUR AJOUTEE (I - II)**	**173 167 691,01**	**186 457 903,84**
63	Frais de personnel	176 752 080,31	190 177 806,07
64	Impôts, taxes et versements assimiles	27 700,00	20 300,00
IV.	**EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION**	**- 3 612 089,30**	**- 3 740 202,23**
75	Autres produits opérationnels	27 706 887,59	26 539 700,83
	Produits inter unités		
65	Autres charges opérationnelles	261 914,55	248 457,87
	Charges inter unités		
68	Dotation aux amortissements, provisions et pertes de valeur	79 695 233,87	72 873 199,19
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions	423 218,44	23 997,65
V.	**RESULTAT OPERATIONNEL**	**- 55 439 131,69**	**- 50 298 160,81**
76	Produits financiers		
66	Charges financières	155 637,66	4 104 328,11
VI.	**RESULTAT FINANCIER**	**- 155 637,66**	**- 4 104 328,11**
VII.	**RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)**	**- 55 594 769,35**	**- 54 402 488,92**
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		6 750,00
692/693	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**234 223 547,91**	**244 069 988,71**
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**293 818 223,26**	**298 479 227,63**
VIII.	**RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES**	**- 59 594 675,35**	**- 54 409 238,92**
77	Eléments extraordinaires produits		
67	Eléments extraordinaires charges		
IX.	**RESULTAT EXTRAORDINAIRE**	-	-
X.	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**- 59 594 675,35**	**- 54 409 238,92**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

الميزانيات المحاسبية للسنوات: 2018- 2019 - 2020

GROUPE IMETAL

EPE BATIMETAL

Comptes de Résultats/NATURE

N° Cpte	DESIGNATION DES COMPTES	Note	2018	2019
	Vente de marchandises			
	Vente de produits finis et intermédiares			
	Vente de travaux			
	Vente d'études			
	Autres (703,708 et 709)			
	Chiffre d'affaires inter-unités			
	Chiffre d'affaires		-	-
70	Ventes et produits annexes		217 506 290,23	239 655 808,30
72	Variation stocks			
73	Production immobilisée			
74	Subventions d'exploitation			
I.	**PRODUCTION DE L'EXERCICE (I)**		**217 506 290,23**	**239 655 808,30**
60	Achats consommes		9 216 153,69	10 188 228,48
	Achats consommes inter-unités			
61/62	Services extérieurs et Autres services extérieurs		21 832 232,70	23 799 741,15
	Services extérieurs et Autres services extérieurs inter-unités			
II.	**CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE (II)**		**31 048 386,39**	**33 987 969,63**
III.	**VALEUR AJOUTEE (I - II)**		**186 457 903,84**	**205 667 838,67**
63	Frais de personnel		190 177 806,07	197 565 779,25
64	Impôts, taxes et versements assimiles		20 300,00	14 300,00
IV.	**EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION**		**- 3 740 202,23**	**8 087 759,42**
75	Autres produits opérationnels		26 539 700,83	21 432 614,19
	Produits inter unités			
65	Autres charges opérationnelles		248 457,87	25 254,33
	Charges inter unités			
68	Dotation aux amortissements, provisions et pertes de valeur		72 873 199,19	49 881 077,50
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		23 997,65	
V.	**RESULTAT OPERATIONNEL**		**- 50 298 160,81**	**- 20 385 958,22**
76	Produits financiers			
66	Charges financières		4 104 328,11	3 564 061,47
VI.	**RESULTAT FINANCIER**		**- 4 104 328,11**	**- 3 564 061,47**
VII.	**RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)**		**- 54 402 488,92**	**- 23 950 019,69**
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		6 750,00	
692/693	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**244 069 988,71**	**261 088 422,49**
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**298 479 227,63**	**285 038 442,18**
VIII.	**RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES**		**- 54 409 238,92**	**- 23 950 019,69**
77	Eléments extraordinaires produits			
67	Eléments extraordinaires charges			
IX.	**RESULTAT EXTRAORDINAIRE**		-	-
X.	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**- 54 409 238,92**	**- 23 950 019,69**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

GROUPE IMETAL
EPE BATIMETAL
Comptes de Résultats/NATURE

N° Cpte	DESIGNATION DES COMPTES	2019	2020
	Vente de marchandises		
	Vente de produits finis et intermédiares		
	Vente de travaux		
	Vente d'études		
	Autres (703,708 et 709)		
	Chiffre d'affaires inter-unités		
	Chiffre d'affaires	-	-
70	Ventes et produits annexes	239 655 808,30	298 399 588,84
72	Variation stocks		
73	Production immobilisée		
74	Subventions d'exploitation		
I.	**PRODUCTION DE L'EXERCICE (I)**	**239 655 808,30**	**298 399 588,84**
60	Achats consommes	10 188 228,48	16 152 621,55
	Achats consommes inter-unités		
61/62	Services extérieurs et Autres services extérieurs	23 799 741,15	25 520 393,11
	Services extérieurs et Autres services extérieurs inter-unités		
II.	**CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE (II)**	**33 987 969,63**	**41 673 014,66**
III.	**VALEUR AJOUTEE (I - II)**	**205 667 838,67**	**256 726 574,18**
63	Frais de personnel	197 565 779,25	224 650 718,49
64	Impôts, taxes et versements assimiles	14 300,00	746 200,00
IV.	**EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION**	**8 087 759,42**	**31 329 655,69**
75	Autres produits opérationnels	21 432 614,19	19 027 306,18
	Produits inter unités		
65	Autres charges opérationnelles	25 254,33	862 725,48
	Charges inter unités		
68	Dotation aux amortissements, provisions et pertes de valeur	49 881 077,50	36 375 207,89
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		881 108,76
V.	**RESULTAT OPERATIONNEL**	**- 20 385 958,22**	**14 000 137,26**
76	Produits financiers		
66	Charges financières	3 564 061,47	2 777 772,53
VI.	**RESULTAT FINANCIER**	**- 3 564 061,47**	**- 2 777 772,53**
VII.	**RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)**	**- 23 950 019,69**	**11 222 364,73**
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
692/693	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**261 088 422,49**	**318 308 003,78**
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**285 038 442,18**	**307 085 639,05**
VIII.	**RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES**	**- 23 950 019,69**	**11 222 364,73**
77	Eléments extraordinaires produits		
67	Eléments extraordinaires charges		
IX.	**RESULTAT EXTRAORDINAIRE**	-	-
X.	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**- 23 950 019,69**	**11 222 364,73**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة باتيميتال للإنجاز

الميزانية المحاسبية لباتيميتال جانب الأصول للسنوات (2018-2019-2020)

الأصول /السنوات	2017	2018	2019	2020
اصول غير جارية				
فارق بين الاقتناء-المنتوج السلبي أو الايجابي	-	-	-	-
تثبيتات معنوية	-	-	-	-
تثبيتات عينية	-	-	-	-
أراض	8240647.46	8240647.46	8240647.46	8240647.46
مبان	28111897.40	24619921.62	22117456.32	19459129.13
تثبيتات عينية أخرى	186260439.69	161400724.11	127513474.98	98267776.36
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	-	-	-
تثبيتات يجرى انجازها	-	-	-	-
تثبيات مالية	-	-	-	-
سندات موضوعية موضوع العدالة	-	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحق بها	19489000.00	19489000.00	19489000.00	19489000.00
سندات أخرى مثبتة	-	-	-	-
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	-	-	-	-
ضرائب مؤجلة على الأصول	-	-	-	-
مجموع الأصول غير الجارية	**2421011984.55**	**213750293.19**	**177360578.76**	**145456552.95**
أصول جارية:				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	907060.63	826273.63	1018393.49	732669.99
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	-	-	-	-
الزبائن	517799058.29	524776918.19	511980224.19	504636542.38
المدينون الآخرون	1065924318.22	1037185245.00	1031141474.18	1007922288.24
الضرائب وما شابهها	-	-	-	-
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	-	-	-	-
الموجودات وما شابهها	-	-	-	-
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية	-	-	-	-
الخزينة	43018345.08	39170377.20	42506774.21	38309043.42
مجموع الأصول الجارية	**1627648782.22**	**1601958814.02**	**1586646866.07**	**1551600544.03**
المجموع العام للأصول	**1869750766.77**	**1815709107.21**	**1764007444.83**	**1697057096.98**

الميزانية المحاسبية لباتيميتال جانب الخصوم للسنوات(2018-2019-202)

الوحدة: الدينار الجزائري (دج)

الخصوم /السنوات	2018	2019	2020
رؤوس الأموال الخاصة:			
رأس مال تم إصداره	4.00	4.00	4.00
راس مال غير مستعان به	-	-	-
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة	8107815.98	8107815.98	8107815.98
فوارق إعادة التقييم	-	-	-
فارق المعادلة	-	-	-
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة الجميع	-54409238.92	-23950019.69	11222364.73
رؤوس أموال خاصة اخرى/ترحيل من جديد	395863153.12	341443076.22	309314598.98
حصة المؤسسة المدمجة	-	-	-
حصة ذوي الأقلية	-	-	-
المجموع	**349561734.18**	**325600876.51**	**328644783.69**
الخصوم غير الجارية:			
قروض وديون مالية	350282470.92	289324357.67	237023741.42
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	-	-	-
ديون اخرى غير جارية	-	-	-
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	153596828.21	139513374.39	113452214.20
مجموع الخصوم غير الجارية	**503879299.13**	**428837732.06**	**350475955.62**
الخصوم الجارية:			
موردون وحسابات ملحقة	670858358.22	715751912.88	722279728.72
ضرائب	-	-	-
ديون اخرى	291409715.68	293816923.38	295656628.95
خزينة سلبية	-	-	-
مجموع الخصوم الجارية	**962268073.90**	**1009568836.26**	**1017936357.67**
المجموع العام للخصوم	**1815709107.21**	**1764007444.83**	**1697057096.98**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

جدول الحسابات النتائج لباتيميتال للسنوات (208-2019-2020)

البيان /السنوات	2018	2019	2020
رقم الأعمال:	**217506290.23**	**239655808.30**	**298399588.84**
التغير في المخزون	-	-	-
انتاج مثبت	-	-	-
إعانات الاستغلال	-	-	-
انتاج السنة المالية (1)	**217506290.23**	**239655808.30**	**298399588.84**
المشتريات المستهلكة	-9216153.69	-10188228.48	-16152621.55
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-21832232.70	-23799741.15	-25520393.11
استهلاكات السنة المالية (2)	**-31048386.39**	**-33987969.63**	**-41673014.66**
القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	**186457903.84**	**205667838.67**	**256726574.18**
أعباء المستخدمين	-190177806.07	-197565779.25	-224650718.49
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-20300.00	-14300.00	-746200.00
الفائض الإجمالي للاستغلال	**-3740202.23**	**-8087759.42**	**-31329655.59**
الإيرادات العملياتية الأخرى	26539700.83	21432614.19	19027306.18
الأعباء العملياتية الأخرى	-248457.87	-25254.33	- 862725.48
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-72873199.19	-49881077.50	-36375207.89
الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	23997.65	-	-
مبلغ منتجات غير مدرجة	-	-	881108.76
النتيجة العملياتية (5)	**-50298160.81**	**-20385959022**	**-14000137.26**
الإيرادات المالية	-	-	-
الأعباء المالية	-4104328.11	-3564061.47	-2777772.53
النتيجة المالية (6)	**-4104328.11**	**-3564061.47**	**-2777772.53**
النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)	**-54402488.92**	**-23950019.69**	**-11222364.73**
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	-6750.00	-	-
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	-	-	-
مجموع إيرادات الأنشطة العادية	244069988.71	261088422.49	318308003.78
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-298479227.63	-285038442.18	- 307085639.05
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	**-54402488.92**	**-23950019.69**	**11222364.73**
العناصر غير العادية-الإيرادات	-	-	-
العناصر غير العادية-الأعباء	-	-	-
النتيجة غير العادية (9)	-	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية (10)	**-54402488.92**	**-23950019.69**	**11222364.73**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة
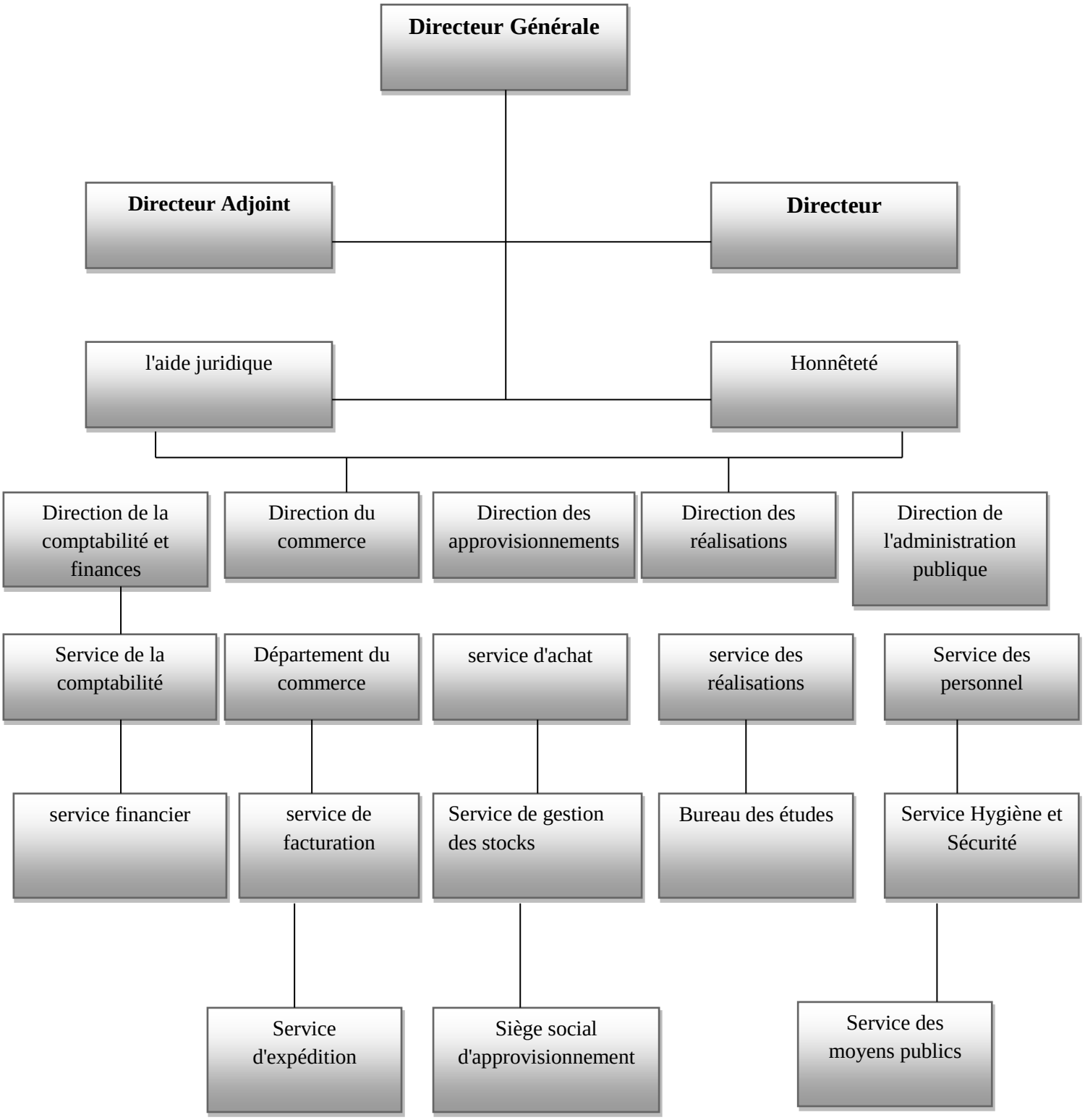
Structure organisationnelle de la Fondation BATIMETAL réalisation